الصحافة المصرية وقضايا المرأة

بالتطبيق على المؤتمر الدولي للسكان ومؤتمر المرأة

أ.د. نجوى كامل
أستاذ الصحافة بكلية الإعلام
جامعة القاهرة

مقدمة:

تشكل المرأة وقضاياها أبرز مجالات الاهتمام الدولي، يبرز ذلك واضحًا في الأنشطة المتعددة التي أنجزتها الأمم المتحدة لمعالجة ومناقشة أوضاع المرأة ومشكلاتها المختلفة التي تعوق تقدمها وإسهامها في المشاركة في تطوير وتنمية مجتمعاتها.

وقد بدأت هذه الأنشطة بإعلان الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٧٥ سنة دولية للمرأة، وفى العام نفسه انعقد المؤتمر الأول للمرأة في المكسيك والذي كان بمثابة بداية وضع قضايا المرأة على أجندة اهتمامات الأمم المتحدة، وبالتالي بروز الاهتمام بتلك القضايا على كافة المستويات الإقليمية والمحلية. وعضد من ذلك إعلان الأمم المتحدة عقد المرأة في الفترة من ١٩٧٦ وحتى ١٩٨٥، والذي هدف في الأساس إلى دراسة مركز المرأة وحقوقها وإشراكها في عملية صنع القرار على جميع المستويات، وفى عام ١٩٧٩ اعتمدت الجمعية العامة اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة والتي بدأ سريانها في عام ١٩٨١، والتي أكدت على مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة في التمتع بحقوق الإنسان والحريات الأساسية في الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والمدنية، وقد صدقت مصر على هذه الاتفاقية بموجب القرار الجمهوري رقم ٤٣٤ لسنة ١٩٨٤ مما أعطاها قوة القانون وتحفظت مصر على أربع مواد رأت أنها تخالف الشريعة الإسلامية[1].

وفى عام ١٩٨٠ عقد المؤتمر الثاني للمرأة في كوبنهاجن والذي طالب بإدماج المرأة في الحياة وإلغاء كافة أشكال التمييز ضدها . وبعد خمس سنوات عقد مؤتمر المرأة الثالث في نيروبي، وذلك في عام ١٩٨٥ ، وقد اعتمد المؤتمر إستراتيجيات نيروبي المتطلعة إلى النهوض بالمرأة على أن يتم تنفيذها بحلول عام ٢٠٠٠. وفى سبتمبر من عام ١٩٩٥ عقد المؤتمر العالمي الرابع للمرأة في بكين عاصمة الصين ، وكان من أبرز الشعارات التي رفعها : تضمين رؤية المرأة في رسم مختلف السياسات والنفاذ بالمرأة إلى مراكز صنع القرار.

و على الرغم من تعدد المؤتمرات التي نظمتها الأمم المتحدة لمناقشة أوضاع المرأة، إلا أن المرأة وقضاياها لم تغب عن كافة المؤتمرات التي شهدتها السنوات الخمس الأولى في التسعينيات وحتى انعقاد مؤتمر بكين عام ١٩٩٥ ومنها مؤتمر قمة الطفل الذي عقد في نيويورك عام ١٩٩٠ ، ومؤتمر قمة الأرض في "ريو دى جانيرو" عام ١٩٩٢ والذي أكد على ضرورة وجود المرأة في كافة الأنشطة البيئية خاصة ما يتعلق منها بالتنفيذ .

ثم كان المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان الذي انعقد في "فيينا" عام ١٩٩٣ ، والذي أكد على أن حقوق المرأة هي جزء من حقوق الإنسان ، كما تصدرت قضية العنف الموجه ضد النساء اهتماماته . أما المؤتمر العالمي للسكان والتنمية الذي عقد في القاهرة فقد أكد على شعار (تمكين المرأة)[٢] فضلا عن اهتمامه البالغ بكل ما يتعلق بالصحة الإنجابية للمرأة ، كما ركز مؤتمر التنمية الاجتماعية في "كوبنهاجن" عام ١٩٩٥ على دور المرأة في التنمية .

والسمة الغالبة لكافة هذه المؤتمرات هي التأكيد على المساواة بين الرجل والمرأة ومنع أشكال التمييز ضدها ومشاركتها بفاعلية في تنمية مجتمعها .. مما كان يصل صداه إلى مختلف دول العالم ، وبدأت العديد من الحكومات في سن التشريعات التي تحقق وتعزز المساواة بين المرأة والرجل ، وإنشاء آليات وطنية تكفل استيعاب المنظورات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين في شتى قطاعات المجتمع[٣]. إلا أن الواقع الذي تعيشه المرأة مازال يفرض عليها كثيرًا من المعوقات التي تحد من أدوارها، وان

اختلفت طبيعة هذه المعوقات وحجمها بين الدول الغنية والدول الفقيرة أو بين دول الشمال ودول الجنوب وهو ما وعته تمامًا كافة المؤتمرات المعنية بالمرأة، حيث برز أخيرًا، خاصة في مؤتمر "بكين" (١٩٩٥) الاهتمام بالمرأة الريفية والمرأة الفقيرة والنساء اللاتي يعشن في ظروف صعبة، والنظر بعين الاعتبار إلى الفئات الأضعف من بين النساء وقد شاركت مصر مشاركة فعالة في معظم هذه المؤتمرات، سواء من خلال الوفد الرسمي أو من خلال المنظمات غير الحكومية المعنية بقضايا المرأة والتي تواكب بروزها على الساحة المصرية انعقاد مؤتمر السكان والتنمية في القاهرة عام ١٩٩٤ وقد فرضت هذه المؤتمرات، خاصة مؤتمر السكان ومؤتمر "بكين" (١٩٩٥) اهتمامًا واسعًا من جانب الصحافة المصرية وذلك لعدة أسباب، منها الهجوم الذي شنه بعض الأفراد والمؤسسات على هذه المؤتمرات وعلى رأسها الأزهر بحجة أن بعض الموضوعات التي تم مناقشتها تتعارض مع الخصوصيات الثقافية والقيم الدينية للشعب المصري.

وأصبحت الصحافة هي الحلبة التي يمارس فيها المعارضون والمؤيدون الصراع.. كما يرجع اهتمام الصحافة المصرية بتغطية تلك المؤتمرات إلى الوجود المصري المكثف بها على الصعيدين الرسمي والأهلي مما كان يحتم المتابعة المكثفة لهما، خاصة وأن مؤتمر السكان عقد في القاهرة وكان انعقاده في ذلك الوقت مثار اهتمام القيادة السياسية باعتباره يمثل صورة مشرفة لمصر وإمكانياتها في استضافة مؤتمر على هذا النحو العالمي، كما أنه يعنى بصورة أخرى أن مصر قد نجحت في القضاء على الإرهاب وأنها قادرة على توفير الأمن لكل من يطأ أرضها. وهو ما يعزز قدرات النظام المصري على المستوى العالمي ويعالج الانهيار الذي حدث في السياحة من جراء العمليات الإرهابية.

أما مؤتمر بكين فقد تشكل وفد مصر الرسمي على أعلى مستوى، حيث رأسته قرينة رئيس الجمهورية وألقت كلمة مصر فيه، مما استلزم بالضرورة المتابعة الصحفية لأنشطة وتحركات الوفد الرسمي، خاصة في الصحف القومية، يضاف إلى ذلك أن قضايا المرأة (والتي شغلت جانبًا مهما من اهتمامات مؤتمر السكان ومحورا أساسيا

لمؤتمر بكين) تعد من أكثر القضايا الخلافية في الفكر الإنساني، وذلك لارتباط المرأة بمفهوم (المقدس)[٤] واعتبارها رمزًا بارزًا للخصوصية الثقافية ، خاصة في الفكر الشرقي بصفة عامة والفكر الإسلامي على وجه الخصوص ، ومن ثم فإن أي تغيير في وضعية المرأة ودورها في المجتمع ينظر إليه باعتباره ماسا بالهوية القومية وسبيلا لمناهضة الموروثات الثقافية .

والتغطية الصحفية لتلك القضايا ذات الطابع الجدلي تشد القارئ لما تحمله من إثارة وتضارب في وجهات النظر وتجعله أكثر اهتمامًا بمتابعة مثل هذه الموضوعات مما يؤدى إلى مزيد من الاهتمام الصحفي بها ولعل ذلك يبرر بروز التغطية الصحفية لمؤتمر "بكين" وذلك بالمقارنة مثلا بمؤتمر التنمية الاجتماعية الذي عقد في العام نفسه أو بمؤتمر حقوق الإنسان عام ١٩٩٣ .

الدراسات السابقة :

أولا- الدراسات العربية :

من خلال إجراء دراسة مسحية للبحوث والدراسات العربية التي تعرضت للإعلام والمرأة أمكن تقسيمها إلى أربعة محاور:

المحور الأول : ويتعرض للدراسات التي أجريت على الصحافة النسائية سواء أكانت مجلات متخصصة في شؤون المرأة ة أم صفحات في الصحف العامة ومنها [*]:

(*) عليه السيسي، مجلة حواء: دراسة نظرية وتحليلية من عام ١٩٥٧ وحتى عام ١٩٧٠ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الإعلام ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٥ . - عواطف عبد الرحمن: صفحة المرأة في الصحافة المصرية (القاهرة : العربي للنشر والتوزيع ، ١٩٨١).

- إسماعيل عبد الرحمن : صحافة المرأة والأسرة في الوطن العربي، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الزقازيق ، ١٩٩٥ .

- أميرة العباسي ، تأثير الإعلانات على الإعلام النسائي (مصر) في ورشة عمل تقنيات إدارة وسائل الإعلام اليونسكو، المغرب ١٨ - ٣٠ أبريل ١٩٩٤.

١ - دراسة عليه السيسي عن مجلة حواء.

٢ -عواطف عبد الرحمن عن صفعة المرأة في الصحافة المصرية .

٣- دراسة إسماعيل عبد الرحمن عن صفحة المرأة والأسرة في الوطن العربي.

٤ - دراسة أميرة العباسي عن تأثير الإعلانات على الإعلام النسائي.

وقد توصلت تلك الدراسات إلى أن الصحافة النسائية تركز في الأساس على المضامين التي تتعامل مع المرأة كأنثى ثم كزوجة وأم ، ومن ثم تركز على الموضوعات المرتبطة بالاهتمامات التقليدية للمرأة مثل : التجميل والطهو والأزياء، كما أنها تخاطب في الأساس المرأة الحضرية ذات المستوى الاقتصادي والاجتماعي المتوسط والمرتفع ، وأن هناك إهمالاً للموضوعات التي تساهم في تنمية المرأة واستثارة قدراتها للمشاركة الايجابية في قضايا مجتمعاتها، كما أن الإعلانات وطريقة تقديمها واستخدام المرأة فيها يؤكد على الصورة النمطية للمرأة كأنثى فقط .

المحور الثاني : ويتناول الدراسات التي تعرضت لصورة المرأة في الصحافة العامة و المتخصصة ومنها [*]:

(*) فوزية العطية ، صورة المرأة في المجلات النسائية العربية ، سلسلة دراسات عن المرأة العربية في التنمية (١١) بغداد، ١٩٨٥.

- محمد طلال : صورة المرأة في الإعلام العربي ، بحث غير منشور، لجنة المرأة العربية.

- معمد طلال : صورة المرأة في الإعلام العربي ، بحث غير منشور، لجنة المرأة العربية (تونس : جامعة الدول العربية ، ١٩٨٦).

- عواطف عبد الرحمن ، صورة المرأة في الصحف والمجلات العربية : دراسة حالة مصر، ندوة الخبراء حول صورة المرأة العربية في وسائل الإعلام (بغداد :١٩٨٢).

- ناهد رمزي، صورة المرأة كما تقدمها وسائل الإعلام دراسة في تحليل المضمون للصحافة الاجتماعية والجنائية ، ١٩٧٧).

١ - دراسة فوزية العطية عن صورة المرأة في المجلات النسائية .

٢- دراسة محمد طلال عن صورة المرأة في الإعلام العربي.

٣- دراسة عواطف عبد الرحمن عن صوره المرأة في الصحف والمجلات العربية .

٤ . دراسة ناهد رمزي عن صورة المرأة كما تقدمها وسائل الإعلام.

وقد توصلت تلك الدراسات إلى أن صورة المرأة في الصحافة تتسم في الأغلب بالتقليدية والتركيز على أدوارها كأنثى وزوجة وأم ضمن علاقات غير متكافئة مع التحيز لنساء المدن على حساب نساء الريف ، والترويج لصورة المرأة كأنثى جميله أنيقة على حساب الصورة الأخرى للمرأة كمنتجة ومشاركة في التنمية وفي صنع القرار السياسي.

المحور الثالث : ويتعرض للدراسات التي عنيت ببحث مواقف واتجاهات الصحافة تجاه المرأة ومن بينها(*).

(*) عواطف عبد الرحمن وآخرون ، وسائل الإعلام المصرية وقضايا المرأة في الريف المصري، التقرير الإعلام (كلية الإعلام: جامعة القاهرة ، ١٩٩٤)

- فاتن الطنبارى، موقف الصحافة تجاه قضايا المرأة دراسة تحليلية لمضمون الصحف الثلاث: الأهرام ، الأخبار، الجمهورية منذ عام ١٩٧٥ حتى عام ١٩٧٩، رسالة ماجستير ، كلية الإعلام : جامعة القاهرة ١٩٨٦ .
- ليلى عبد المجيد، موقع المرأة العربية على خريطة السياسات الإعلامية، مجلة الدراسات الإعلامية ، العدد ٦٠ - يوليو - سبتمبر ١٩٩٠.
- ليلى عبد المجيد ، دور وسائل الاتصال الجماهيري العربية في إدماج المرأة في التنمية ، في مؤتمر المرأة والتنمية ، جامعة الأزهر ، أبريل ١٩٩٢ .
- عواطف عبد الرحمن ، الصحافة ودور المرأة في التنمية في الستينيات والسبعينيات ، بحث مقدم للندوة الدولية عن المرأة الريفية والتنمية ١٩٨٠.
- محيى الدين عبد الحليم ، مكانة المرأة في الإعلام الإسلامي في مؤتمر المرأة والتنمية ، جامعة الأزهر، ابريل ١٩٩٢.
- نجوى كامل ، دور وسائل الإعلام في تنمية المرأة المصرية ، في مؤتمر لمجلس الإفريقي التعليم الإعلامي، أكرا - غانا ، ١٩٩٤ .

١- دراسة : عواطف عبد الرحمن وآخرون عن المرأة وتأثيرها على قضايا التنمية في الريف المصري.

٢- دراسة فاتن الطنباوى عن موقف الصحافة تجاه قضايا المرأة .

٣- دواسة ليلى عبد المجيد عن موقع المرأة العربية على خريطة السياسات

٤ - دراسة ليلى عبد المجيد عن دور وسائل الاتصال في إدماج المرأة في التنمية.

٥- دراسة عواطف عبد الرحمن عن الصحافة ودور المرأة في التنمية في الستينيات والسبعينيات.

٦- دراسة محيى الدين عبد الحليم عن مكانة المرأة في الإعلام الإسلامي.

٧- دراسة نجوى كامل عن دور وسائل الإعلام في تنمية المرأة .

وتوصلت تلك الدراسات إلى عدة نتائج : منها أن القضايا المتعلقة بالمرأة والأسرة كانت أكثر القضايا التي عالجتها الصحافة اليومية ، ثم قضايا المرأة والتنمية ، كما اهتمت الصحافة إلى حد ما بقضايا الأحوال الشخصية ومشاكل وقوانين المرأة العاملة والنشاط الاجتماعي للمرأة ، في حين غفلت الصحافة عن إبراز العديد من القضايا المهمة للمرأة ، ومنها : التوعية السياسية وحث المرأة على ممارسة حقوقها السياسية وقضية محو أمية النساء، والمساواة بين المرأة والرجل وغيرها . وطالبت بعض هذه الدراسات بأهمية التركيز على دور المرأة في الإنتاج وتنقية ما يشوه صورة المرأة ويسيء إليها وإعداد سياسات إعلامية وطنية تأخذ على عاتقها السعي إلى تغيير نظرة المجتمع إلى المرأة.

المحور الرابع : ويتضمن دراسة واحدة بحثت في تأثير العقد العالمي للمرأة على معالجات الصحافة المصرية لقضايا المرأة العربية (*).

(*) جيهان إلهامي: الصحافة المصرية وقضايا المرأة العربية خلال العقد العالمي للمرأة (١٩٧٥-١٩٨٥)، رسالة ماجستير، كلية الإعلام ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٩ .

وتنبع أهمية هذه الدراسة من ارتباطها إلى درجة كبيرة بموضوع البحث الذي نجريه . وأخضعت الباحثة لتحليلها صحف الأهرام وآخر ساعة ومجلة حواء، واتضح متن التحليل أن الصحف المدروسة قد تناولت قصية المساواة بين الرجل والمرأة في إطار التأكيد على أن ظاهرة عدم المساواة ليست ظاهرة محلية بل تعانى منها المرأة في الدول النامية والمتقدمة على السواء، كما أبرزت الدراسة اهتمام الصحف بمسألة تقييد تعدد الزوجات وتعميم فكرة الطلاق أمام القاضي مع توفير مسكن للمطلقة ، وطالبت الدراسة بتقليص التركيز على الاهتمامات التقليدية للمرأة وتوزيع الاهتمام بين الشرائح النسائية المختلفة.

الدراسات الأجنبية باللغة الانجليزية(*)

١ - دراسة بتلر وبيسلي عن المرأة ووسائل الإعلام.

توصل الباحثان إلى أن مضمون وسائل الإعلام الموجهة إلى المرأة يتحدد من خلال القيم والمعايير الاجتماعية ، وأكد الباحثان أن صورة المرأة ذات الاهتمامات العامة قد أخذت تفسح مكانها على حساب الصورة التقليدية للمرأة والتي يغلب عليها التركيز على الدور الثانوي للمرأة .

٢ - دراسة وانشيب عن مجلات الأسرة في بريطانيا.

ومن خلال هذه الدراسة التحليلية توصل الباحث إلى أن المجلات النسائية عليها الاهتمامات التقليدية كالديكور والتجميل وغيرها . كما أن هذه

(*) Buler, Matilda and Paisely, William, Women and Mass Media (Human science press, London, 1987)

Winship, Janis: Inside Women's Magazine (New fetter lance, London, 1987). Hancok, Alan: Mass Communication (Iom'gman,London,1989). Okunna,chiyere Stella, Sources of Development information among rural Women in Nigeria:A Cass study, African Media Review, Vol.,6, 3, 1992 .Leslie, Mclara o'guindipi "The image of women and the Role of the Media in a New political culture in Nigeria"African Media Review,Vol.,4,1,1990 .Joshi.S.R and Joshi, Hansa, Women and Television: ISRO Experience Development and Education, Communication Unit, (New Delhi: India).

المجلات قد اهتمت في الوقت نفسه ببعض الموضوعات مثل قضايا المرأة العاملة والمساواة بين الرجل والمرأة .

٣- دراسة هانكوك عن المجلات النسائية في الدول الغربية.

وتوصل الباحث إلى أن اهتمام المجلات الأوروبية يتركز على أدوار المرأة التقليدية ، وتبتعد عن مناول مشاكلها الحقيقية.

٤-دراسة اوكانا عن مصادر المعلومات التنموية بين النساء الريفيات في نيجيريا.

وكشفت الدراسة أن الراديو يمثل المصدر الأساسي للمعلومات . كما أكدت الدراسة على دور وسائل الاتصال الشخصي الممثل في الأهل والأصدقاء ورجال الدين كمصادر للمعلومات التنموية .

٥ - دراسة مولاوا ليسلي عن صوره المرأة ودور وسائل الأعلام في الثقافة السياسية في نيجيريا .

وقد توصلت إلى أن وسائل الإعلام تؤكد على الصورة النمطية للمرأة وعلى الضغوط الواقعة عليها . كما أثبت الباحث تجاهل وجود المرأة في وسائل الإعلام وأن ما تفكر فيه أو تقوله لا يؤخذ في الاعتبار، وتوصل إلى أن القائمات بالاتصال يساهمن في ذلك ، حيث أن ٦٠٪ من المقالات والبرامج التي تعدها النساء عن الحب والزواج .

٦- دراسة جوشي عن المرأة والتليفزيون في الهند .

والتي عرضت لواقع القائمات بالاتصال في التليفزيون الهندي، حيث ذكرت أن ٢٦٪ من العاملين في التليفزيون من النساء، إلا أن من يشغل مناصب قيادية منهن ليس إلا عددا قليلا. كما بينت الدراسة أن غالبية زملائهن من الرجال يعتقدون أن المرأة غير قادرة على الاستقلالية وسرعة اتخاذ القرار. وبينت الدراسة أيضًا أن نقص تدريب المرأة يمثل أحد أهم أسباب انخفاض نسبة تواجد النساء في الوظائف الإدارية .

وان كانت الدراسات الأجنبية التي يمثل بعضها دول الشمال والبعض الآخر دول الجنوب قد قدمت بعض المؤشرات عن علاقة الإعلام بالمرأة ،

خاصة فيما يتعلق بمضمون الصحافة النسائية ، وعلى الرغم من التطابق بين بعض نتائج الدراسات العربية والدراسات الأجنبية ، إلا أن هذه الدراسات تظل رهنًا بالأوضاع السياسية والاجتماعية والإعلامية للمجتمعات التي أجريت فيها .

مشكلة الدراسة :

كشفت الدراسات السابقة قلة اهتمام الصحافة بالقضايا النسائية التي تسهم في بلورة رأي عام موات ومؤازر للجهود التي تبذل في سبيل دمج المرأة ومشاركتها في التنمية ، حيث تركز وسائل الإعلام بصفة عامة على الصورة النمطية للمرأة كأنثى وزوجة وأم ، والتي تقدم للمتلقي منظومة قيم تكرس فكرة التقسيم التقليدي للأدوار أو دونية المرأة وتهميشها ... ساعد على ذلك أن الصحافة لا تحفل بمناقشة المشكلات الفعلية التي تعاني منها غالبية النساء المصريات.

فعلى الرغم مما حققته المرأة المصرية من مكاسب اقتصادية واجتماعية وسياسية ،.. إلا أن ذلك ما زال مقصورًا على فئة معينة من النساء اللاتي توافرت لهن ظروف اجتماعية ومادية جعلتهن قادرات على التمتع وممارسة تلك المكاسب، في حين أن النسبة الكبرى من النساء، خاصة في المناطق الشعبية في المدن والمرأة في الريف ، لا تجد أدنى عناية من الصحافة في عرض المشكلات التي تواجه المرأة المصرية ، ولعل من أهمها الأمية التي وصلت بين النساء إلى ما يزيد عن ٨٠٪ في بعض القرى، والفقر والعوز الذي تعانى منه المرأة من جرائه بصورة أكبر من الرجل بسبب جمود الأدوار المفروضة عليها وقلة فرص التعليم ونقص الموارد والبطالة .

كما يشهد الواقع تزايد عدد الأسر التي تعولها النساء. كما أن سياسة التكييف الهيكلي تبدو أكثر تأثيرًا على المرأة ، ويأخذ هذا التأثير عدة أبعاد منها البطالة ، حيث يفضل أصحاب الأعمال في القطاع الخاص توظيف الرجال . كما يترتب على إلغاء دعم الحكومة للسلع والخدمات تدهور مستوى المعيشة

لدى الأسر المتوسطة والفقيرة ، خاصة في الاستهلاك الغذائي، وتكون المرأة دائما هي أقل من يتناول طعامًا في الأسر الفقيرة ، مما يصيبها بعديد من الأمراض، خاصة مع الأعباء العديدة الملقاة عليها .

وهكذا نجد أن الصحافة في مصر تهمل التعرض لتلك القضايا التي تؤثر على واقع المرأة كما أنها تؤثر السلامة وتبتعد عن القضايا الشائكة ذات الطابع الجدلي، خاصة ما يتعلق منها بالأحوال الشخصية وبعض القوانين التي تكرس عدم المساواة بين المرأة والرجل ، خاصة قانون الجنسية وقضايا مثل : الختان والإجهاض وغيرها ، ومن ثم فإن عقد المؤتمرات الدولية المعنية بالمرأة يوفر قدرًا كبيرًا من العناية والمتابعة الصحفية لقضايا قلما تهتم بها صحافتنا .. كما أن هذه المؤتمرات تستدعي العديد من الأنشطة الرسمية والأهلية خاصة في فترة الإعداد لها، مما يتردد صداه في الصحافة المصرية (قومية وحزبية) وتبدأ كل صحيفة بتقديم رؤيتها الخاصة من قضايا المرأة في ضوء برنامج العمل المقترح وفقًا لتوجهها الفكري وسياستها التحريرية، مما يؤدي إلى تعدد الطرح والرؤى.

ومن ثم فإن مشكلة الدراسة تتحدد في رصد التغطية الصحفية لقضايا المرأة المثارة في المؤتمر الدولي للسكان المنعقد في القاهرة عام ١٩٩٤ والمؤتمر العالمي للمرأة المنعقد في بكين عام ١٩٩٥ وتأثير السياسة التحريرية للصحف القومية والحزبية على موقف الصحافة واتجاهاتها إزاء هذه القضايا.

أهداف الدراسة :

تهدف الدراسة إلى وصف وتحليل وتفسير مواقف الصحافة المصرية (القومية والحزبية) المثارة في مؤتمر السكان ١٩٩٤ ، ومؤتمر المرأة عام ١٩٩٥، كما تهدف إلى رصد تأثير السياسات التحريرية على المضامين الصحفية وفقًا للمرتكزات المرجعية الخاصة بالصحف وتنوع انتماءاتها السياسية والأيديولوجية، وفى ضوء ذلك تهتم هذه الدراسة برصد التصور الخاص بكل صحيفة فيما يتعلق بما أثارته وثيقتا المؤتمرين من قضايا المرأة .

تساؤلات الدراسة :

في ضوء موضوع الدراسة وأهدافها والطبيعة الاستطلاعية لها ، فإنه يمكن طرح مجموعة من التساؤلات والتي تنحصر في الآتي:

١ - ما القضايا الأساسية التي ركزت عليها الصحف المصرية في تغطيتها لمؤتمر السكان ومؤتمر المرأة؟

٢ - لماذا اهتمت الصحف بتلك القضايا؟

٣- كيف أثر التوجه السياسي والأيديولوجي للصحف على التغطية الصحفية لتلك القضايا؟

٤ - ما هي اتجاهات الصحف القومية والحزبية تجاه قضايا المرأة ؟

٥ - إلى أي مدى تأثرت الصحافة المصرية في معالجتها لقضايا المرأة بقائمة أولويات المؤتمرات الدولية.

٦ - ما هي القضايا والمشكلات التي تعانى منها المرأة المصرية وأغفلتها الصحافة في تغطيتها للمؤتمرين؟

٧ - ما البراهين والحجج التي استند إليها المؤيدون والمعارضون لما طرحته وثيقتا المؤتمرين من أفكار وقضايا؟

الإطار المنهجي:

نوع الدراسة :

انطلاقًا من منظور وصفى تحليلي تقوم هذه الدراسة برصد التغطية الصحفية بشأن قصايا المرأة في الصحف المصرية القومية والحزبية ثم مقارنتها في سياق تحليلي للتعرف على محاور الاتفاق والاختلاف في التغطية الصحفية للخروج بصورة كلية عن المرأة في الصحافة المصرية في ضوء ما أثير من قضايا في مؤتمر السكان ومؤتمر المرأة .

مناهج الدراسة :

في إطار السعي إلى تحقيق التكامل المنهجي اعتمدت الدراسة على منهج المسح : بإمكاناته في جمع وتصنيف وتحليل المعلومات والربط بينها للتوصل إلى نتائج تفسير الظاهرة المدروسة : كما اعتمدت على المنهج المقارن للتعرف على

أوجه التباين والتشابه بين وحدات الظاهرة المدروسة وذلك من خلال المقارنة داخل الصحفية الواحدة للتعرف على المواقف والآراء المختلفة ، والمقارنة بين الصحف القومية والحزبية ، وأخيرًا بين الصحف الحزبية بعضها البعض .

أدوات الدراسة :

١ - **الوثيقة** : حيث تعد الصحفية وثيقة أساسية لرصد وتحليل مفردات الخطاب الصحافي المعني بقضايا المرأة خلال الفترة المدروسة.

٢ - **مسار البرهنة**: كأحد أدوات تحليل الخطاب لرصد الأمثلة والبراهين التي استعملها الكاتب ليتبنى موقفًا ما أو مهاجمته[٥] ويعتبر مسار البرهنة أداة مهمة للضبط الكمي والكيفي بما تتيحه من كشف للخصائص النوعية لكل دورية في معالجتها للظاهرة المدروسة ، ودون إهمال الشق الكمي المتمثل في تحقيق الانضباط باستخدام الرقم بدلالاته الإحصائية ، مما يتيح إمكانية رصد الأهمية النسبية التي أولتها كل جريدة لقضية ما مقارنة بغيرها، وقد تم استخدامها في استخراج الحجج التي استند إليها لتأكيد صحة الطرح وتعضيد موقفه الفكري ودحض الأطروحات المعارضة .

الإطار الإجرائي:

عينة الصحف : تم اختيار جريدة "الأهرام" ومجلة "روز اليوسف"كصحف ممثلة للصحف القومية وصحف "الشعب"و" الأهالي" و"العربي" والعدد الأسبوعي لصحيفة "الوفد" ممثلة للصحف الحزبية .

عينة المادة الصحفية : اعتمدت الدراسة على أسلوب المسح بالحصر الشامل لكافة المعالجات الصحفية المتعلقة بالمرأة في صحف الدراسة .

نتائج الدراسة

أولاً التغطية الصحفية لقضايا المرأة المثارة في مؤتمر السكان والتنمية

مقدمة : قضايا المرأة المثارة في مؤتمر السكان :

عقد هذا المؤتمر في القاهرة في الفترة من ٥- ١٣ سبتمبر عام ١٩٩٤، وتم اختيار الرئيس محمد حسنى مبارك رئيسًا للمؤتمر ، وبيتر أولسك وزير الثقافة والتعليم في "استونيا" مقررا له . وقد شارك في المؤتمر ممثلو ١٨٣ دولة .وانتهى المؤتمر إلى برنامج عمل يقع في ١٩ فصلا وصفته السيدة نفيس صادق المدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان بأنه ينطلق من واقع العالم الذي نعيش فيه ويبين لنا الطريق إلى عالم أفضل .

وقد تعددت الأفكار والمبادئ التي تضمنتها وثيقة المؤتمر وتختص بمعالجة قضايا المرأة ونلخصها في الآتي:

١- تعزيز المساواة والإنصاف بين الجنسين وتمكين امرأة والقضاء على كاف أشكال العنف ضد المرأة ، وكفالة قدرة المرأة على التحكم في خصوصيتها، وهو ما يمثل حجر الزاوية في البرامج المتصلة بالسكان والتنمية.

٢- الأسرة هي الوحدة الأساسية في المجتمع ، ويجب الدخول في الزواج بالرضا الحر للأزواج المقبلين عليه ، وينبغي أن يكون الزوج والزوجة شريكين على قدم المساواة .

٣- توجيه اهتمامًا خاص إلى تحسين الحالات الاجتماعية - الاقتصادية للنساء الفقيرات في البلدان المتقدمة والبلدان النامية ، وأنه لما كانت المرأة هي عمومًا أشد الفقراء فقرًا والعنصر الأساسي في الوقت نفسه في عملية التنمية يصبح القضاء على التمييز الاجتماعي والثقافي والاقتصادي ضد المرأة شرطًا أساسيًا للقضاء على الفقر.

٤ - التعليم وسيلة من أهم وسائل تمكين المرأة .

٥ - حث البلدان على إدانة الممارسة المنتظمة للاغتصاب وغيره من ضروب المعاملة اللا إنسانية والمهينة للمرأة كأداة عمدية للحرب والتطهير للأنثى ، واتخاذ الخطوات الرامية إلى كفالة توفير المساعدة التامة لضحايا هذه الاعتداءات من أجل تأهيلهم .

٦- الدعوة إلى بذل جهود خاصة في مجال التعليم والإعلام للتشجيع على معاملة البنات والأولاد على قدم المساواة ، فيما يتعلق بالتغذية والرعاية الصحية والتعليم والنشاط الاجتماعي والاقتصادي والسياسي وحقوق الميراث المنصفة ، وذلك في ضوء اهتمام البرنامج (بالطفلة).

٧- الصحة الإنجابية : وتنطوي على أن يكون الأفراد قادرين على التمتع بحياة جنسية مرضية ومأمونة ، مع التأكيد على أن مبدأ حرية الاختيار المدروس أساس لنجاح برامج تنظيم الأسرة على المدى الطويل .

٨- الدعوة إلى الأمومة السالمة ، وتهدف الوصول إلى الحد الأمثل لصحة الأمهات والمواليد .

٩- ينبغي على الحكومات اتخاذ الخطوات المناسبة لمساعدة النساء على تجنب الإجهاض الأمر الذي ينبغي ألا يكون بأي حال وسيلة من وسائل تنظيم الأسرة ، على أن تقوم بتوفير سبل المعالجة الإنسانية ، وتقديم المشورة إلى النساء اللائي لجأن إلى الإجهاض .

وبالطبع لاقت كثير من هذه الأفكار وغيرها الرفض داخل المجتمع المصري ، خاصة ما يتعلق منها بالإجهاض وداخل أروقة المؤتمر نفسه ، خاصة بين الدول العربية والإسلامية ، وأعربت كل من ليبيا والإمارات العربية المتحدة واليمن والجزائر والكويت وإيران ومصر عن تحفظاتها إزاء جميع المصطلحات الواردة في الوثيقة والتي تتعارض مع الشريعة الإسلامية ، ولاسيما فيما يختص بالميراث والعلاقات الجنسية خارج إطار الزوجية ، مع ملاحظة أنه تم الاتفاق على تفسير جميع التوصيات التي تضمنها برنامج العمل من جانب كل دولة في ضوء معتقداتها الدينية وخلفياتها الثقافية .

التغطية الصحفية لقضايا المؤتمر:

بدأت جريدة الأهرام في تركيز اهتمامها على مؤتمر السكان منذ أواخر أغسطس ١٩٩٤ ، وذلك قبل عشرة أيام من عقد المؤتمر بالقاهرة . وقد عملت الأهرام على دعم وترويج ما أعلنه كبار المسؤولين التنفيذيين في مصر من أن عقد المؤتمر بالقاهرة هو تقدير مكانة مصر الدولية واعترافًا بتوفر الأمن فيها . كما حرصت الأهرام على نفي وجود ودحض ما تنشره المعارضة ، وخاصة جريدة "الشعب"، ومن ثم بدأت الأهرام معالجتها باستضافة الدكتور سعد الدين إبراهيم في حوار عنوانه "الذين يهاجمون المؤتمر لم يقرأوا الوثيقة"وفي العدد نفسه استضافت أحد أساتذة الحضارة والأنثروبولوجي بجامعة لندن ، وهو مصري الجنسية ليتحدث عن أهمية المشكلة السكانية والآثار المدمرة لزيادة السكان وارتفاع معدلات الاستهلاك، مما يروج لأهمية المؤتمر على المستوى المحلي.

وفي إطار الاستعداد لعقد المؤتمر ، خصصت الأهرام صفحة الرأي سلسلة من المقالات تتناول المؤتمر وقضاياه والأبعاد والمحددات المختلفة للمشكلة السكانية وأسبابها ونتائجها .

ومن منطلق حرص الجريدة على دعم الموقف الرسمي الذي رحب بعقد المؤتمر في القاهرة ووفر مقتضيات النجاح له ، جاءت التغطية الخبرية لتؤكد على ذلك فنقلت تصريحات الدكتور مصطفى كمال حلمي عن أن عقد هذا المؤتمر هو تقدير من المجتمع الدولي لمكانة مصر ودورها التاريخي ورصيدها الحضاري[٨] . كما نقلت تصريحات نائب الرئيس الأمريكي "آل- جور" في مانشيت العدد الصادر في سبتمبر من أن عقد المؤتمر بالقاهرة هو تأكيد لزعامة مبارك[٩] .

وسعت جريدة الأهرام من خلال التغطية الصحفية للمؤتمر إلى التأكيد على الموقف الرسمي وَحِرصُ المسؤولين على العمل وفقًا للشرائع والتقاليد المصرية ، وأنه لن تفرض أشياء تتنافى مع مبادئ الدين الإسلامي ، وأن الموقف المصري في المؤتمر نابع من خصوصية مصر الثقافية وتقاليدها وانتمائها العربي والإسلامي، وذلك ردًا على ما تثير المعارضة من أن القضايا التي يناقشها المؤتمر

تتعارض مع صحيح الدين وتتنافى مع القيم الإسلامية الراسخة مشيرة إلى أن مصر تقدمت رسميًا منذ اليوم الأول بطلب تعديل الوثيقة ليجرى تطبيقها وفق قانون كل دولة وقيمها الدينية .

كما أبرزت الأهرام تصريحات رئيسة الوفد المصري « مرفت التلاوي» بأن مصر نبهت المؤتمر إلى أهمية الإشارة في متن الوثيقة إلى القيم الدينية وتقاليد كل شعب ، وفي الإطار نفسه عملت الصحيفة على إبراز تصريحات الرئيس مبارك المؤكدة على أن مؤتمر السكان سيصدر توصياته وأن لكل دولة الحق في أن تأخذ ما يناسبها[١١]، كما نقلت عن الرئيس مبارك في مانشيت عددها الصادر في ٨ سبتمبر أن مؤتمر السكان فرصة لتوضيح مبادئ الإسلام ، فالعالم لا يؤمن بالرفض ويريد شرحا وإقناعًا، وأن أي انحراف عن مبادئ الإسلام مرفوض ، واتهم البعض بأنه يستخدم مستندات مزورة للتهييج[١٢] واهتمت الأهرام بنقل تصريحات البابا شنودة التي يعلن فيها سعادته من تأثير مصر على قرارات المؤتمر بما يتفق مع الأديان[١٣].

كما قدمت الجريدة في تغطيتها الخبرية تصريحات المسؤولين التي تشير إلى سلامة موقف مصر إزاء حرصها على القيم الدينية ، فتحت عنوان «الأفكار المصرية حول مشروع وثيقة المؤتمر: حذف كل ما يتعارض مع الشرائع السماوية والتقاليد» نقلت الجريدة تصريحات مستشار وزير الإعلام المصري وعضو وفد مصر بأن الأفكار المصرية تعمل على أن تكون في إطار احترام الأديان وفي نطاق القوانين الوضعية ، كما نقلت الجريدة عن الدكتور ماهر مهران نائب رئيس المؤتمر قوله : أن المؤتمر سينجح رغم الشائعات التي سبقته إلزام لأي دولة في التنفيذ[١٤].

حرصت الجريدة في معالجتها الإخبارية على نشر تأكيد القائمين على المؤتمر بعدم الإكراه في تنظيم الأسرة ، وتمكين المرأة من الحصول على المجانية في هذا المجال.

عرضت الجريدة لمناقشات الوفود والانقسامات الحادثة داخل المجموعات الإقليمية حول قضايا الصحة الإنجابية ومعدلات الوفيات والإجهاض ، وأن حرصت على تأكيد أن المسار النهائي للمناقشات إنما يسير في إطار توجيهات الدولة الإسلامية وعلى رأسها مصر، خاصة فيما يسير في إطار توجيهات يتعلق بشروط الإجهاض ، كما أوضحت الجريدة أن مصر بادرت بصياغة بديلة للنص الأصلي تتضمن تعديلات على مشروع وثيقة المؤتمر، وهي تعديلات تراعى البعد الزمني والأخلاق في مسائل الزواج والصحة الإنجابية ، وهو ما أكده وزير السكان المصري الذي أعلن أن التعديلات التي انتهت منها اللجنة الرئيسية تتفق مع توجهات مصر وأن الوفد المصري قام بجهود مكثفة لإحدائها.

اهتمت الأهرام بنقل تصريحات رؤساء الوفود التي تتفق وتؤيد وجهة النظر الرسمية ، كما عنيت بنقل تصريحات هؤلاء الرؤساء التي تتناول قضايا المرأة مثل وفد بريطانيا الذي أهتم بقضية تعليم الإناث ، وأركرانيا الذي ركز على استخدام موانع الحمل كبديل حقيقي للإجهاض ، والكاميرون الذي أكد على ضرورة إعادة الحقوق المشروعة للمرأة وزيادة قدرتها الاجتماعية والفكرية والجسمانية(١٦).

نقلت الجريدة على صفحاتها المناقشات الخاصة بلجنة المرأة ، ومنها حلقة النقاش التي دارت حول ضرورة الدعوة إلى إصدار عقد زواج جديد يتضمن كافة الحقوق التي منحها الإسلام للمرأة ، كما تابعت الجريدة المناقشات الخاصة بالرضاعة الطبيعية وعلاقتها بتنظيم الأسرة ، والمناقشات الساخنة التي نظمتها الجمعيات النسائية للمدافعة عن الحقوق السياسية للمرأة ، كما نشرت المناقشات التي دارت بين المدافعين عن حرية الإجهاض والمعارضين له.

الصحف الحزبية المعارضة :

حملت جريدة (الشعب) حملة ضارية على المؤتمر فوصمته بأنه مناف للدين ومبادئه وقد تجلت حملة المناهضة في عدة مظاهر:

- بدأت الإشارة الأولى لفعاليات المؤتمر في جريدة الشعب قبل شهر من بدايته من خلال الخبر الرئيسي الذي احتل عنوانه مانشيت العدد الصادر في ٥ أغسطس «مصر تتعهد للأمم المتحدة بوقف النمو السكاني» وذكر صندوق السكان بالأمم المتحدة والتي تلزم مصر بوقف نمو السكان، وتوالت بعد ذلك المعالجات الصحفية المدينة للمؤتمر والتي احتلت مانشيتات أعدادها المختلفة ومنها مؤتمر السكان وتوابعه: لماذا يربطون المعونة الغربية بموافقتنا على قراراته: كما نشرت الجريدة خبرًا في صفحتها الأولى بعنوان «النواب المستقلون في مجلس الشعب يهاجمون مؤتمر السكان» وحمل متن الخبر دعوة النواب المستقلين بحذف البنود المخالفة للشريعة الإسلامية من وثيقة المؤتمر.

وفي العدد الصادر في ١٢ أغسطس نشرت الجريدة مقالاً لعادل حسين يناهض فيه كل ما يتعلق بالمؤتمر ويتوجه بما يشبه دعوة للجهاد ضده حيث جاء العنوان «جرائم مؤتمر السكان لا يوقفها الأزهر وحده أو الكنيسة.. إنه واجب كل مصري» وفي العدد نفسه تنشر الجريدة خبرًا على صفحتها الأولى بعنوان «الأزهر» يدين مؤتمر السكان ويؤكد تعارضه مع الإسلام.

ويحمل متن الخبر أن مجمع البحوث الإسلامية وصف بعض توصيات لمؤتمر بأنها مخالفة للإسلام. وتنشر كاريكاتيرًا في العدد ذاته مضمونه «كل حاجة حتبقى مباحة بعد المؤتمر ماعدا الإسلام».

عمدت جريدة «الشعب» إلى نشر الأخبار التي تحمل التنديد بالمؤتمر من بين الهيئات والأفراد ومنها نشر بان مجمع البحوث الإسلامية الذي يرأسه شيخ الأزهر تحت عنوان «...المؤتمر يهدف لحماية العلاقات الجنسية ... خارج إطار الزواج»، كما نشرت في عددها الصادر في ١٢ أغسطس نص بيان مركز الدراسات السكانية بجامعة الأزهر الذي يدين مشروع برنامج عمل المؤتمر، وفي عددها الصادر في ٣٠ أغسطس تنشر بيان إتحاد المنظمات الطبية الإسلامية الذي ينادى بمقاطعة المؤتمر كما نشرت بيان مفتى السعودية الذي يطالب بمقاطعة المؤتمر وذلك في عددها الصادر في ٢ سبتمبر حيث «أن فيه منكرات

ولا تتوافق مع الدين الحنيف». كما نشرت في صدر صفحتها الأولى خبرًا عن رفض الشيخ متولي الشعراوي لبرنامج عمل المؤتمر وأكدت على ما ذكره من أنه شعر بالحزن لقبول مناقشة هذه الأفكار في المؤتمر.

وفي عددها الصادر في ١٩ أغسطس حشدت الجريدة مشايعي وجهة نظرها في تحقيق على الصفحة الثالثة بعنوان «قادة الفكر والدعوة يرفضون مؤتمر السكان المشبوه، ويكتشفون مخالفته للعقيدة ودوره في تخريب الأمة». استضافت الجريدة فيه د. يوسف القرصاوي، د. محمد عمارة، د. عبد الصبور شاهين، د. عبد الرشيد صقر.. وقدموا جميعهم رؤى مناهضة للمؤتمر تنعى على أعماله وبرامجه مخالفتها للإسلام وتشكك في أهدافه. كما أن الصحيفة في عددها الصادر ٢٣أغسطس نشرت بيان الأخوان المسلمين الذين يرفض إقرار وثيقة المؤتمر كما هي ويتحفظ على بنودها.

وفي نفس السياق تنشر الجريدة بيان إحدى المؤسسات الألمانية المنادي بمقاطعة المؤتمر على نصف صفحة تحت عنوان «أوقفوا مؤتمر القاهرة للسكان» «الأمم المتحدة تكرار للإمبراطورية الرومانية وإبادة البشر سياستها». كما نشر خبر في عددها الموافق ١٦ أغسطس عن قيام مظاهرات في الفلبين تندد بالمؤتمر.

وفي عددها الموافق ٢سبتمبر تنشر على صفعتها الأخيرة بيانًا باللغة الإنجليزية شغل الصفحة بأكملها لما يسمى Schiller- institute وعنوانه «أوقفوا هذا المؤتمر القاتل» ويعلن البيان بأن هدف المؤتمر هو إبراز هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على المسوح الدولي وأن المؤتمر يسعى إلى تدمير مؤسسة الأسرة و إشاعة الحرية الجنسية. وفي العدد نفسه تنشر ما ينبئ عن الرفض الإسلامي للمؤتمر فتكتب في صدر صفحتها الأولى تقريرًا خاصًا للجريدة من لندن «السعودية وإيران» تقودان المعارضة الإسلامية لمؤتمر السكان، كما أكدت رفض السودان ورابطة العالم الإسلامي والمجلس الإسلامي للدعوة والإغاثة للمؤتمر وكل ما تضمنه من أفكار.

وتتبع الصحيفة كل الوسائل الممكنة من عناوين مثيرة وغيرها إلى تعبئة الرأي المحلي ضد المؤتمر حيث تنشر في عددها الصادر في ٣٠ أغسطس تقارير عن المؤتمر تحمل طابع الإدانة الشديدة ، وذلك تحت عنوان ممتد بطول الصفحة «وبدأ العد التنازلي لمؤتمر الإجهاض والإباحية الجنسية» منظمة دولية تسعى لتحويل جمعيات تنظيم الأسرة إلى مراكز لتسهيل الدعارة . هؤلاء هم الشواذ ، وهذا هو ما يريدون أن يفعلوه بمصر والمصريين «حصلوا على اعتراف حكومات الغرب ويريدون التظاهر بالقاهرة» .

وأثناء انعقاد المؤتمر نشرت الصحيفة في عدد ٦ سبتمبر عدة أخبار تحمل كلها عناوين مثيرة ومنها «مؤتمر السكان بدأ وسط دعوات الإباحية ، ومعارضة إسلامية» ، «الأمم المتحدة تضغط ضد تعديل الوثيقة».

كما تنشر في صفعتها الثالثة تقريرًا عن اعتراف مسؤولين أمريكيين بأن القضاء على الزيادة السكانية في العالم الإسلامي من أوليات الأمن القومي الأمريكي.

وهكذا نستطيع أن نقول: إن جريدة الشعب قد نجحت في أن تحول الأنظار عما يتضمنه برنامج العمل من بعض المبادئ الهامة التي تساعد في تغيير وضعية المرأة خاصة ما يتعلق منها بالرعاية الصحية والتعليم وتحسين أوضاع المرأة الاقتصادية . وذلك من خلال التغطية الصحفية والمواقف التي تركز على بعض البنود في الوثيقة مثل الإجهاض والحرية الجنسية وغيرها من قضايا هامشية لا تعنى المرأة المصرية ولا تشكل أحد همومها .. كما نجد أن الصحف القومية ممثلة في «الأهرام» لم تنتبه إلى تلك المحاولة لصرف الانتباه عن قضايا ومشكلات المرأة المصرية وانتهاز فرصة هذا المؤتمر ليطرح على بساط البحث كافة ما تعانى منه المرأة المصرية خاصة في الأوساط الشعبية والريفية ... ومن ثم نجد أن الأهرام قد انغمست في تغطيتها للمؤتمر على تأكيد فكرة واحدة هي أن مصر لن تقبل ما يتعارض مع خصوصيتها الثقافية وقيمها الدينية .

أما الصحف الحزبية الأخرى فقد تفاوتت مواقفها من المؤتمر حسب توجهها السياسي والأيديولوجي، فنجد أن صحيفة «الأهالى» قد تنبهت إلى محاولة القوى المعارضة ذات التوجه الإسلامي في إجهاض المؤتمر ومن ثم لم تفرق معالجتها في تتبع المناقشات الحادة حول الحلال والحرام أو الشذوذ أو غيرها من مسائل وإنما ركزت على الأبعاد الاقتصادية في وثيقة المؤتمر وخاصة مشاكل التنمية ونقص الموارد، فتجرى تحقيقًا على مساحة ثلثي صفحة بعنوان «قضايا أساسية في المؤتمر تجاهلوها عامدين» وذلك في عددها الصادر في ٧ سبتمبر، ويتناول التحقيق خطورة الإغراق في مناقشات حول الإجهاض والشذوذ وترك الجانب الخاص والمهم في علاقة السكان بالتنمية .

وأكد التحقيق أن أحدًا لم ينتبه إلى أن وثائق المؤتمر تركز على ضرورة الحد من انتشار ظاهرة الفساد ووضع إستراتيجيات عاجلة للقضاء على الفقر وأن إحدى وثائق المؤتمر تقول صراحة أن تخفيض الإنفاق الحكومي على الخدمات العامة يؤثر على الفقراء أساسًا . كما تنشر في العدد نفسه حديثين لخبيرين في الاقتصاد هما د . صبري إسماعيل عبد الله ود . رمزي زكى يتناولان فيهما عملية التنمية والسكان .

كما أجرت الجريدة عدة حوارات مع مسؤولي وأعضاء الوفود المشاركة في المؤتمر تركز على الأبعاد الاقتصادية في مشكلة السكان والتنمية .

- وهكذا نجد أن الأهالي في تقاريرها ومتابعتها الإخبارية لفعاليات المؤتمر تركز على الأحداث ذات الطابع الاقتصادي ، ومن ثم فهي تبرز طلب المنظمات العربية غير الحكومية للتجمع النسائي العربي بدعوتها لإسقاط ديون العالم الثالث .

كما نشرت الجريدة تحقيقًا عن التناقض بين وثائق مؤتمر السكان الداعية للتنمية المستدامة والمتوازنة في حين أن الحكومة تركز استثماراتها فى القاهرة والإسكندرية وأن ٥٧٪ من مجموع الأسر المصرية تعيش تحت خط الفقر.

وبصفة عامة نقول: إن الأهالي قد أيدت المؤتمر حيث نقلت بتوسع تصريحات الرئيس مبارك في افتتاح أعمال المؤتمر وأشارت إلى امتداح الوفود الإسلامية لوثيقة المؤتمر، كما نقلت عن إمام المسجد الأقصى قوله أن وثيقة المؤتمر لا تخالف الإسلام .

- اتفقت جريدة ((العربي)) مع الأهالي في إشادتها بالمؤتمر والجهد المصري المبذول في إدخال التعديلات على وثيقته لأجل تأكيد احترام الشرائع والقوانين الوطنية . وحرصت الجريدة على أن تبرز التقارير التي تتعلق بخلافات (اللحظة الأخيرة))، والتي تتعلق بالقضايا التي أثارت جدلا وذلك في عددها الصادر في ٥ سبتمبر ، وقد أكدت ((العربي)) العجز عن الوصول إلى صياغات متفق عليها في عدد من الفقرات والبنود وأهمها ما يتصل بالحقوق الجنسية والمساواة بين الرجل والمرأة في الميراث والخلاف حول حق لم شمل الأسرة المهاجرة وحقوق اللاجئين.

-وقدمت الجريدة على صفحاتها تقارير عن نشاط وفود مؤتمر السكان ، حيث عرضت تجارب الدول النامية في مجال السكان والأسرة ، منها السياسات الخاصة برعاية المرأة في ((زيمبابوي)) ، وجهود حكومة المكسيك لتقليل معدل النمو السكاني ، كما قدمت ((بنجلاديش)) باعتبارها نموذجًا أشاد به صندوق الأمم المتحدة للسكان في مجال الخدمات السكانية ورصدت تجربة ((أندونسيا)) في مجال تنظيم الأسرة ودور جمعيات المرأة .

- اتخذت صحيفة ((الوفد)) موقفًا معارضًا للمؤتمر لا يتفق مع التوجه الليبرالي للحزب الذي تعبر عنه ، حيث استخدمت المؤتمر كأداة في صراعها الحزبي ومعارضتها للحكومة .

- نشرت ((الوفد))، تحقيقًا في عددها الصادر أول سبتمبر جاءت عناوينه لتدلل على إدانة المؤتمر والهجوم على الحكومة : ((ازدياد الشعور الشعبي برفض توصيات المؤتمر برغم محاولات المسؤولين اليائسة لتجميل الصورة ، الحكومة عجزت عن الدفاع عن وجه نظرها وفقدت مصداقيتها أمام رجل الشارع)).

ويعرض متن التحقيق لما أثاره المؤتمر من شكوك في نفوس المواطنين نتيجة حرص المسؤولين البالغ على نفي أن يكون المؤتمر متعرضًا لقضايا ماسة بالمبادئ الدينية وكذلك لتعارض فتاوى رجال لدين بشأن المؤتمر.

- وفى نفس السياق نشرت « الوفد» عدة أخبار عن أعمال متابعة المؤتمر وجاءت عناوينها لتؤكد « استمرار حملة المقاطعة لمؤتمر السكان » غالى يقلل من أهمية مقاطعة الدول للمؤتمر، كما نشرت خبرًا عن توحد موقف الأزهر والكنيسة القبطية من المؤتمر تحت عنوان «الكنيسة القبطية تؤيد الأزهر ضد مؤتمر.

- وفى أثناء انعقاد المؤتمر قدمت جريدة الوفد متابعات خبرية لأحداث ووقائع المؤتمر عبر تقارير تصف ما دار في الندوات دون تعليق محدد يمكن أن

نستشف منه توجهًا معينًا، وجاءت تلك المتابعة تحت عناوين مختلفة منها ((صياغة جديدة لبنود الميراث والأسرة في وثيقة المؤتمر))، « اقتراح أوروبي بتطبيق التوصيات طبقًا لقوانين عمل محددة» ، ((نداء إلى الحكومة المصرية لتعديل قانون الجمعيات الأهلية)) .

ونستشف من هذه العناوين أن :((الوفد)) وإن كانت قد اتخذت خطة مناوئة للمؤتمر أثناء الإعداد له ، إلا أنها وفى فترة انعقاد المؤتمر حرصت تغطيتها الخبرية على الإشارة إلى الجهود المصرية لتعديل الوثيقة بما يتلاءم مع القيم الإسلامية والتقاليد المصرية ، بما يعمله هذا من معنى الإشادة . أما مواد الرأي فكانت السمة الغالبة عليها أثناء انعقاد المؤتمر تناول ما صاحب المؤتمر من أحداث كوسيلة للتأكيد على سيادة البيروقراطية وروح التكاسل في العمل الحكومي وافتقاد آليات الديمقراطية الكاملة .

فيكتب سعيد عبد الخالق في عدد ((الوفد)) الصادر في ١٥ سبتمبر تحت عنوان ((ماذا نفعل يا حكومة حتى نصبح من أولاد الهانم)). مشيرًا إلى الإصلاحات التي حدثت في الشوارع وإزالة القمامة وانسياب المرور ويتساءل لماذا لا يتم ذلك طوال العام دومًا مادام ممكنًا. وأكد أن هذا الوضع يدل على عدم تقدير الحكومة للمواطنين. ويكتب إبراهيم الدسوقي أباظة تحت عنوان ((المصالح فوق المبادئ وذلك في العدد نفسه)) ، أن حل القضايا التنموية لا يكون بإنفاق الأموال في صورة معونات

بالإحاطة بالحكومات الديكتاتورية؛ لأن العالم الفقير محكوم في أغلبه بنظم ديكتاتورية قاهرة.

ويتفق سعيد الجمل مع كل من الرأيين السابقين حيث يطالب أن يكون الأداء الحكومي مخططًا ومرسومًا وليس رد فعل لمؤتمرات لا تتم إلا في أجواء ديمقراطية .

موقف الصحافة المصرية من قضايا المؤتمر:

١ـ الموقف من عقد المؤتمر بالقاهرة ومن وثيقة المؤتمر وتوصياته:(*)

في إطار دعم السياسة الرسمية للدولة ، قامت جريدة ((الأهرام)) بسبغ الأهمية على المؤتمر ووثيقته والرد على من يحملون عليها. وقدمت الجريدة في هذا الصدد (١٢) طرحًا ترافقهم وتدعمهم (٢٤) تؤكد على صحة الأطروحات لتشمل ترحيبًا بعقد المؤتمر في القاهرة ورصد الإيجابيات المتحققة من وراء ذلك والدفاع عن وثيقة المؤتمر وما تحويه من بنود ثم الإشارة بالتوصيات .

ويعكس هذا الحجم الكبير من الأطروحات والحجج الرغبة في تأكيد صحة الموقف الرسمي المصري الذي استضاف المؤتمر، ووفر له دعاوى النجاح، ونعرض فيما يلي نماذج لهذه الأطروحات والحجج :

- يهاجم مرسى عطا الله المعارضين للمؤتمر بطرح جاء فيه ((كعادتهم)) خلطوا الأوراق وقلبوا الحقائق وتمسكوا ببعض القشور وراحوا يهيلون التراب على المؤتمر العالمي للسكان الذي يشارك فيه حشد غير مسبوق من الزعماء والعلماء والمفكرين . أما الحجج التي استند إليها فهي: أن اختيار القاهرة يمثل شهادة لمصر ومنزلتها الدولية ومكانتها العلمية ، كما أن صناع الزوبعة فتحوا أسواقًا للمزايدة على مجموعة قضايا وهم أول من يعلم بأن الدولة أحرص على الحفاظ عليها وأسبق في الإعلان منها على لسان الرئيس مبارك(١٧) .

- كما يرى محمد باشا فب طرحه أن النظرة الموضوعية إلى برنامج المؤتمر وتوصياته نجد أنها تتضمن الكثير الذي يستحق أن نستفيد به ، ويعلل ذلك بأن

(*) انظر الجدول رقم (١) في الملاحق .

الموضوع الأساسي هو السعي إلى تحسين حياة البشر في كل أنحاء العالم ، كما أن المؤتمر يتضمن دعوة لتوفير الحماية والرعاية ومساعدة المشردين واللاجئين والاهتمام بقضايا التعليم ومحو الأمية[١٨].

- ويدعو أسامة سرايا في طرحه إلى الانتباه إلى دعاوى التخويف من كل شيء، حتى أن المعارضين صوروا مؤتمر السكان مؤتمرًا للشذوذ والإباحية الجنسية تحت إشراف الأمم المتحدة[١٩].

- ويقدم إبراهيم نافع طرحه في مجال الدفاع عن المؤتمر مظهرًا إيجابياته التي عادت على المرأة حيث يقول: إنه ظهر للعالم وخاصة للبعض في الغرب ، الصورة الحقيقية للمرأة المسلمة التي لم يمنعها تمسكها بقيم دينها من المشاركة الإيجابية في صنع حاضر بلدها ومستقبلها ومن الوصول إلى أعلى درجات المسؤولية ، ويقدم دعمًا لذلك الطرح من خلال حجتين **الأولى**: الأثر الطيب الذي تركته السيدة بينظير بوتو رئيسة وزراء باكستان وهي تدافع عن مفهوم الأسرة الصحيح في الإسلام . **والثانية** : الصورة التي تقدمها نفيس صادق الأمينة العامة لهذا المؤتمر للعالم كله أن كفاءة المرأة المسلمة وعدم تعارض تمسكها بقيمتها الدينية مع مشاركتها على أعلى المستويات في تحمل المسؤولية الكبرى[٢٠].

-ويندد صلاح منتصر بمن وصفوا المؤتمر بأنه ضد الأديان ومؤتمر للشواذ فيقدم الطرح القائل بأن المؤتمر لم يكن - كما وصفه البعض غوغائية- ضد الإسلام بل لقاء حضاري يرعى العدل ويحفظ القيم ويحافظ على ثوابت الشرائع السماوية ويقدم حجتين داعمتين لطرحه ، الأولى: أنه لم يشهد خلال المؤتمر مظاهرة أو مسيرة واحدة من التي قالوا عنها أنها سوف تضم الشواذ جنسيًا والثانية : أنه لم نسمع كلمة أو خطابا يعرض على الشذوذ[٢١].

- أكد محمد سلماوي في طرحه أن السواد الأعظم من الرأي العام المصري مؤيد لعقد المؤتمر والاستفادة بما يمكن أن يطرحه من حلول لمعالجة المشكلة السكانية[٢٢] وهكذا توالت الأطروحات والحجج المدعمة لتشيد بالمؤتمر وتفند مواقف المعارضين خاصة ما يتعلق منها بالجوانب الدينية والأخلاقية .

الصحف الحزبية المعارضة:

- قامت جريدة ((الشعب)) بحملة مناهضة عبأت فيها كل معالجاتها في اتجاه رفض المؤتمر، ونددت بالمسؤولين لموافقتهم على استضافة المؤتمر بالقاهرة ، ونعت على الوثيقة إباحتها وازدادت لهجتها لتضعها في موقف العداء للدين وتحرض على المؤتمر وأعماله ، ويتأكد هذا بالنظر إلى حجم الأطروحات التي أدانت المؤتمر والتي بلغت (١١) أطروحة ترافقها (٢٧) حجة تدعمها وتؤكد ما تذهب إليه في إطار إدانة كلية وشاملة بدون طرح واحد مؤيد .

وقاد هذه الحملة ضد المؤتمر عادل حسين لرئيس تحرير الجريدة السابق من خلال عناوين مثيرة وتحريضيه ويقدم طرحه الذي يدين الدولة المصرية ورئيسها لدورهما فى عقد المؤتمر بالقاهرة فيقول تحت عنوان ((الدراسات الغربية تكشف هدف مؤتمر إبادة البشر والمسلمين)): إن الدولة المصرية لعبت دورًا رئيسيًا في تنفيذ هذه المؤامرة الدولية ، حيث لعبت بكل إمكاناتها دور الداعية الأسود داخل الأمة الإسلامية ((أما حجته لهذا الطرح)) أن دور الدولة داخل مصر معروف ،وأن الرئيس مبارك حصل من أجل هذا الدور على جائزة الأمم المتحدة للسكان على أساس أن الحكومة المصرية سبقت غيرها من الحكومات في إنقاص عدد مواطنيها[٢٣].

- وفى السياق نفسه يكتب عادل حسين ((للمؤتمر السكان و التنمية ، أننا نعارضه ونكشف ما خلفه من مخططات إجرامية ، نكشفها باسم الدين وأدلته باسم المنهج العلمي الصحيح)) . أما الأدلة التي استند إليها فهي أن المؤتمر يسعى إلى هدم الأسرة وتشجيع الشذوذ الجنسي والإجهاض ((وهو فحش نرفضه)) ، كما استند إلى أدلة اقتصادية حيث ذكر أن مواطني الدول الصناعية يمثلون ٢٠ من البشر يستأثرون ٨٠٪ من خامات العالم ومتوسط دخل الفرد لديهم أكثر من ٢٢ مرة متوسطة في دول الجنوب وأنهم بجشعهم سبب كل المشاكل[٢٤].

- ويصف عادل حسين الوثيقة بأنها مخطط شيطاني لإشاعة الفاحشة ويقدم عدة حجر يستند إليها في حكمه وهى أن الغرب يسعى إلى نشر الفواحش

وانحلال الأخلاق على باقي البشر والأمة الإسلامية في المقام الأول ، فضلا عن إباحته للإجهاض وإسباغ الحماية عليه[٢٥]

– وفى إطار التنديد بالمؤتمر طالبت د . زينب عبد العزيز برجم هذا المؤتمر تكرار وتقول في طرحها «أن برنامج المؤتمر يتضمن ما يمكن أن نطلق عليه النمط الثالث والأخير من أشكال الاستعمار بعد الاستعمار العسكري والاقتصادي. وتقدم حجة مدللة بأن برنامج المؤتمر يدعو لفوضى انحلال وإباحية جنسية حيث سيستخدم الجنس كوسيلة تدمير لإغراق المجتمع بكافة أعماره في ضياع .

– ويرى الشيخ محمد الغزالي في طرحه أن من أهم أغراض المؤتمر تيسير الزنى، وتخفيف عواقبه، ونشر الأغشية الواقية من الأمراض الفتكة المرتبطة بالصلات الجنسية المنحرفة ، ويقيم حجتين تدلان على صحة هذا الطرح ، **الأولى**: أن مجمع البحوث الإسلامية أصدر رأيه في مشروع برنامج عمل المؤتمر مثبتًا ما ينطوي عليه من أفكار تتعارض مع الإسلام ، **والثانية** : أنه من المعروف أن المؤتمر الدولي سيضم عددا من ممثلي الجمعيات الأهلية الخاصة بالشواذ جنسيًا[٢٧] .

–واتهم الدكتور أحمد الملط في طرحه وجود هيئات أمريكية لها دور في المؤتمر وأن لهذه الهيئات أهدافا غير بريئة نحو مستقبل العالم الثالث وأنها تخطط للإبادة الجماعية له ، واستند الكاتب في ذلك إلى أن المؤتمر يتضمن ما يحطم الأسرة ويشجع الزنى ويبيح الإجهاض والإباحية الجنسية بين المراهقين[٢٨] .

– تستضيف الجريدة الشيخ الشعراوي ليقوم بدوره بمناهضة المؤتمر حيث اعتبر المؤتمر أحد الزوابع التي وجهت ضد الإسلام . واستند الكاتب إلى أن الإسلام هدد بزوابع بل بأعاصير وبقى الإسلام وأنه جاءت وفدات كثيرة تغزو الإسلام إلا أنها ذابت كلها وزالت أمام المناعة التي وضعها الله في قلب المؤمنين

– وفى الإطار نفسه يقدم محمد حلمي مراد طرحه المعبر عن رفضه لاستضافة القاهرة للمؤتمر أيًا كانت الفائدة التي تعود ويقدم الكاتب أربعة حجج على صحة ما ذهب إليه وهي : إباحته للإجهاض في غير الحالات التي تجيزها الشريعة ، والسماح بإنشاء العلاقات الجنسية في غير حالة الزواج ، التسوية بين الذكر والأنثى في الميراث ، إضعاف رقابة الآباء على أبنائهم في ممارسة علاقاتهم لجنسية [٣٠] .

وهكذا توالت الأطروحات التي تنفي أي فضل أو أهمية للمؤتمر، والنظر إليه فقط كمؤتمر يبيح الشذوذ والزنا والإجهاض .

- قدمت جريدة الأهالي في هذا الصدد(٤) أطروحات ترافقها(٧) حجج مؤيدة جميعها للمؤتمر ومرحبة بعقده في القاهرة ومشيدة بالجهود المبذولة لإنجاحه وتفند الأطروحات جريدة «الشعب» وتصف المهاجمين بالغوغائية وتنفي أن تكون وثيقة المؤتمر تتحدى مشاعر المسلمين .

- فيقدم لطفي واكد طرحين : وصف الطرح الأول المؤتمر بأنه مهرجان دولي ، وأن من حقنا أن نحتفل به ونرحب بانعقاده في القاهرة . ويقدم حجتين تستخدم ذات الأسانيد التي قال بها المسؤولون الرسميون في تفنيد هجمات المعارضين . والحجة الأولى «فقد فازت بلادنا باستضافة المؤتمر بعد أن تسابقت حوالي ٢٠ دولة للحصول على قرار عقده في أراضيها». والحجة الثانية «أن البعض طرح إدعادات غير صحيحة ووقفوا عند الجوانب الهامشية متجاهلين عن عمد الجوانب الأساسية الخاصة بالتنمية والفقر وديون العالم الثالث.

- ويتعرض الكاتب في الطرح الثاني إلى أن القول بأن وثيقة المؤتمر تحد لمشاعر المسلمين وهجمة شرسة ضد المجتمع الإسلامي ، هو ليس تجن على المؤتمر فحسب بل تجن على الإسلام والمسلمين . وقدم الكاتب ثلاث حجج للتدليل على هذا الطرح، **الأولى**: أن هذا المؤتمر جاد وأن المشاركة لا تكون بالغوغائية بل بقراءة متأنية ومناقشة ونقد . **الحجة الثانية** : شعب مصر الطيب النقي ليس في حاجة إلى من يعلمه آداب الإسلام وأخلاقياته . أما **الحجة الثالثة**: فهي قوله تعالى : ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن جَآءَكُمْ فَاسِقٌۢ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوٓاْ أَن تُصِيبُواْ قَوْمًۢا بِجَهَٰلَةٍ فَتُصْبِحُواْ عَلَىٰ مَا فَعَلْتُمْ نَٰدِمِينَ ﴿٦﴾ ﴾[٣١] .

- كما قدم د . رفعت السعيد طرحين يؤكدان نجاح القيادة السياسية في عقد المؤتمر. فيقول الطرح الأول: «لقد نجحت مصر في عبور تجربة إدارة وتنظيم وإنجاح أكبر مؤتمر عانى عقد حتى الآن . وقدم حجة مدعمة بأن مصر تحدث الغوغائية المتأسلمة التي حاولت استخدام المؤتمر وانعقاده في مصر سبيلا لافتعال ضجيج لا علاقة له بصحيح الإسلام . وتناول الطرح الثاني الفكرة نفسها وهي الهجوم على جريدة الشعب والمعارضين[٣] .

– أما جريدة «العربي» فقدمت طرحين فقط يرافقهما (٩) حجج مدعمة ، وعلى الرغم من أن التغطية الخبرية كانت تشيد بانعقاد المؤتمر القاهرة والإشادة بالدور المصري في تعديل بعض بنود الوثيقة إلا أن الصحيفة نشرت عددا من الآراء والأطروحات لعدد من الكتاب تعارض وثيقة مؤتمر السكان من مداخل مختلفة.

– فيقدم عبد الحليم قنديل الطرح الأول الذي يشير إلى تعبير الوثيقة عن الغرب ومصالحه ويقدم (٥) حجج لتدعيم الطرح ، حيث يرى أن الوثيقة تركز المخاوف من الهجرة الدولية من الدول النامية إلى الغرب، وأن الوثيقة تقر بحق دول الغرب في التخلص من المهاجرين غير المسجلين ، وأن الوثيقة تشجع القطاع الخاص والانتقال إلى اقتصاد السوق ، كما أن الوثيقة تربط تدفقات التمويل الدولي لشروط التحول إلى اقتصاد السوق وأخيرًا وجود بنود تتحدث عن احربة الجنسية باعتبارها من حقوق الإنسان [٣٣].

– أما الطرح الثاني فقدمه د . عصام الحناوى حيث أشار في طرحه إلى أن المؤتمر حاد عن أهدافه الرئيسية ويقدم أربع حجج مدعمة لهذا الطرح :

الأولى: « ففي المراحل الأولى للتحضير للمؤتمر كان هناك اتجاه بين الدول النامية للتركيز على التشابكات بين السكان والتنمية ومشكلات الديون وتناقضات أنماط الاستهلاك بين الشمال والجنوب واختفى كل ذلك.

والحجة الثانية : «أن المؤتمر تحول من مؤتمر للسكان والتنمية إلى مؤتمر لتحديد أو تنظيم الأسرة وتم تهميش كل ما هو متعلق بالتنمية».

وتقول الحجة الثالثة : جاء برنامج العمل مخيبًا لآمال الدول النامية فلم يتضمن فيما يتعلق بالتنمية تكرارًا لما ورد في وثائق ومؤتمرات سابقة .

أما الحجة الرابعة : «أنه لم ترد إشارة واحدة لسياسات الإصلاح الاقتصادي التي يجيزها البنك وصندوق النقد الدوليين والتي أدت إلى آثار سلبية في دول نامية كثيرة ووصفتها منظمة اليونيسيف بأنها غير إنسانية»[٣٤].

– وهكذا يتضح أن نقد «العربي» للوثيقة كان يرتكز في الأساس في

جوانب تتعلق بالبعد الغائب عن الوثيقة وهو الخاص بالتنمية الاقتصادية وعلاقتها القوية بمشكلة السكان ، كما أن خطاب ((العربي)) حول الوثيقة استند إلى التوجه السياسي والأيديولوجي للحزب الذي تعبر عنه خاصة فيما يتعلق بنقد أنشطة القطاع الخاص وسياسات التكيف الهيكلي بما لها من تأثير قوى على الدول النامية ومنها مصر.

كما سبق أن ذكرنا، غلب على التغطية الخبرية للمؤتمر ووثيقته في جريدة الوفد طابع التنديد خاصة قبل انعقاده ، إلا أنه يلاحظ أن الجريدة سمحت بنشر بعض الآراء المؤيدة للمؤتمر، وبصفة عامة قدم خطاب جريدة الوفد (٥) أطروحات ترافقها (٣) حجج مدعمة لها، جاءت منها أطروحتان بنسبة (٤٠٪) منددة بالمؤتمر واستضافة القاهرة له . وقاد د .نعمان جمعة هذا الاتجاه بقوله ((أن مصر كانت في غنى عن عقد هذا المؤتمر)) ويدعم لهذا الطرح بحجتين ، الأولى، تجنب البلبلة الحادثة وحتى يفيق المواطن من الأزمة الاقتصادية والثانية : أن مصر ستنفق مبالغ كبيرة على المؤتمر رغم حاجتها لكل مليم لمواجهة البطالة وأزمات أخرى عديدة .

- ويرد د . على فهمي حرب في طرحه على ما أعلنه المسؤولون بأن استضافة القاهرة للمؤتمر إنما هو تعبير عن مكانة مصر فيقول: إن مجرد استضافة مؤتمر للأمم المتحدة لا يعنى أي ميزة للدولة المضيفة ولا يعنى أي شرف.

- جاءت الأطروحات الثلاثة الباقية لتؤكد على أهمية المؤتمر، فيقدم مجدي مهنا طرحه القائل بضرورة الاعتراف بنجاح مؤتمر السكان رغم جملة الاعتراضات القوية وأن ذلك النجاح يعود إلى الرئيس مبارك ، ويدعم ذلك قائلا : ((فالرئيس مبارك هو الذي أنقذ المؤتمر من الفشل على المستوى الداخلي فأدلى بتصريحات دقيقة أسقط بها كافة الحجج التي استخدمها معارضو المؤتمر وخاصة من التيار الإسلامي))[٣٥].

-وأخيرًا يقدم د . محمد السعيد طرحين ، يقول الأول :((انتهز التيار الذي ينسب نفسه للإسلام فرصة عجز الحكومة في التوصيف الحقيقي للمؤتمر وبدأ

في الإيحاء بأن المؤتمر يخالف الدين وهو اتهام غير موثق . ويرى الطرح الثاني : «أن وثيقة المؤتمر أعدتها لجنة دولية خلال ثلاثة اجتماعات كبرى وتحاول إيجاد حل وسط بين فكر العالم المتقدم ودول العالم الثالث لخلق التوازن بين زيادة السكان والتنمية» .

وهكذا فإن كان الفريق المعارض قد بني رفضه للمؤتمر وعقده في القاهرة على أساس أنه أدى إلى البلبلة بين المواطنين فضلا عن نفقات إقامته في مصر إلا أن الفريق المؤيد يرى أن عقده في القاهرة دليل على نجاح سياسة الرئيس مبارك ، كما المؤتمر لا ما يخالف الدين .

٢- الموقف من قضية تنظيم الأسرة وتحديد النسل(*)

- قدمت الأهرام (٥) أطروحات ترافقها (١٧) حجة مدللة على صحة الأطروحات ، كلها تأييد ودعم لفكرة تنظيم الأسرة ، وقد جاء العدد الكبير من الحجج تعبيرا عن الرغبة الأكيدة في إثبات صحة المقولات ونفيًا للمعارضين لها.

- ويقدم د . سع الدين إبراهيم طرحه في هذا الصدد مدافعًا عن فكرة تنظيم الأسرة كما وردت في الوثيقة حيث إنها تقول « بضرورة توافر المعلومات ووسائل تنظيم الأسرة للناس ، ولهم حرية الاختيار على أساس احتياجاتهم واحتياجات مجتمعاتهم» ويقدم الكاتب أربعة حجج تاريخية ومعاصرة يؤكد بها صواب فكرة تنظيم الأسرة : الأولى: أن عبد الناصر كان يرفض فكرة تنظيم الأسرة ، ثم أكتشف أن جهود التنمية تلتهمها الزيادة السكانية ومنذ صدور الميثاق تتبنى الدولة سياسة تنظيم الأسرة . الثانية ، أن الخميني في عام ١٩٧٩ أقدم على إغلاق عيادات تنظيم الأسرة بدعوى أن ذلك صد الإسلام ، إلا أنه عدل عن ذلك وأعلن أن الإسلام دعا إلى تنظيم الأسرة . أما الحجة الثالثة : فإن من يقول بأن المشكلة في البلدان النامية ليست في زيادة السكان بل في التنمية

(*) انظر الجدول رقم (٢) في الملاحق.

فعليهم أن يقدموا في الواقع دليلاً على ذلك . والحجة الرابعة والأخيرة : إن ماوتسى تونج بعد ١٠ سنوات في الحكم اكتشف أن مقولة العدالة في توزيع الثروة لا تكفى وحدها وأنه لابد من تنظيم الأسرة ، واتخذ سياسة صارمة تدعوا المتزوجين لعدم إنجاب أكثر من طفلين [٣٦].

- يرى د . بدر الدين على في طرحه (أن انعقاد مؤتمر السكان العالمي بالقاهرة هذا العام هو بمثابة دق ناقوس الخطر معلنا ضرورة ضبط النسل لتهدئة الانفجار السكاني في القاهرة[٣٧].

- وينفى د . محيى الرخاوي في طرحه وجود مؤامرة تحاك لنا من الغرب لكي يحددوا نسلنا حتى لا نغلبهم عددا . ودعم الكاتب هذا الطرح بحجتين الأولى: أن عدد أمة من الأمم ليس مجرد العدد بل حاصل ضرب دقائق العمل مضروبًا في عمق الوعي: والثانية : إننا مخدوعون بفكرة أن الكثرة تغلب الشجاعة[٣٨].

- يتفق د . جمال مختار مع الطرح الذي قدمه د . يحيى الرخاوي فيرى أنه ينساق وراء وهم معيب من يعتقد أن العالم الغنى يخشى من زيادة عدد سكان العالم الثالث ولهذا يشجعه على تنظيم الأسرة ويقدم الكاتب (٦) حجج نافية لوجود مؤامرة من العالم المتقدم ضد العالم الثالث . وقد جادت هذه الحجج في صيغة تساؤلات استنكارية وهي:

١-هل نستمر في ((الخلفة)) المبالغ فيها بلا حد أو تخطيط ونترك القرار للجهلاء؟

٢- وهل نكتفي بمد أيدينا طلبًا للمعونة من الدول المتقدمة الغنية لنوفرها للأعداد الغفيرة من المواليد الذين يخرجون عشوائيًا دون أن يكون لهم مورد رزق.

٣- هل توقف حملات تنظيم الأسرة التي ثبت في دراسة علمية حديثة أن كل جنيه بصرف عليها يوفر ٣٧جنيهًا؟

٤ - هل نفرح بخصوبة المصريين ونسعد باشتغال الأطفال بدلا من تعليمهم؟

٥- هل نرد على من يشجع تنظيم الأسرة بأننا سنستمر في الإنجاب إلى أن نصبح قوة ضاربة من الفقراء والمرضى وأصحاب العاهات البدنية والنفسية ؟

٦-وهل نكابر ونقول : إن المسألة السكانية لها أسباب أخرى وأن ((الخلفة) نعمة وليست نقمة والصبر مفتاح الفرج؟[٣٩]

-ويتم نفى فكرة المؤامرة الغربية للحد من النسل للمرة الثالثة من خلال اكرام لمعي فيقول: إن نظرية المؤامرة الغربية لإنقاص النسل في العالم الثالث لا تحتاج إلى دحضها وكفانا خرافة الكم ومحاولة إضاعة الوقت في قضايا حسمت من زمن بدعوى أن الدين يعارضها ويقدم الكاتب (٥) حجج تدلل على صحة الطرح:

الأولى: إن التجربة تقول: إنه في أعوام١٩٤٨ و١٩٥٦ و ١٩٦٧كان العرب أكثر من الإسرائيليين وانهزم الكم من الكيف .

الثانية : إن بلادا مثل تايوان أو كوريا حققت نجاحات اقتصادية بسبب الكيف وليس الكم .

الثالثة : إن مصر لن تستطيع الوصول للكفاية مهما يزداد الإنتاج ما لم يواكبه نقص في السكان .

الرابعة : كل الأديان تحض على الكيف ، فكم من فئة قليلة استطاعت أن تهزم فئة كثيرة بإذن اله ، واستطاع السيد المسيح بإثنى عشر تلميذًا أن ينشر التعاليم في أرجاء المعمورة.

أما الحجة الخامسة والأخيرة فهي: أن العالم الثالث عندما يزيد عدده لن يكون قادرا على أن يغزوا الغرب ، بل سيغزوا بعضه بعضا لإعادة التوازن ثانية[٤٠]

وهكذا يؤكد كتاب جريدة الأهرام في طرحهم المؤيد لتنظيم الأسرة أن زيادة السكان لا تعنى التميز والقوة وأن العصر الذي نعيشه الذي يعتمد على العلم والإنتاج لن نحقق فيه مكانة بعدد السكان ، وإنما بتمييز القدرات والإمكانات التي يتمتم بها السكان ، ومن ثم فهم ينفون ما يقال عن وجود مؤامرة غربية ضد دول العالم الثالث لإنقاص عدد سكانها .

الصحف المعارضة :

نددت جريدة «الشعب» بدعوة تنظيم الأسرة التي تضمنتها وثيقة المؤتمر واعتبرتها دعوة امبريالية ومؤامرة غربية ضد الشعوب الإسلامية ، بل دعت الجريدة صراحة إلى تشجيع الزيادة السكانية ، والواقع أن الرغبة في مناهضة السياسات المصرية الرسمية يعد عاملا أساسيًّا في تفسير مواقف جريدة «الشعب» عمومًا فضلا عن أن تعبير الجريدة عن التيار الإسلامي يجعلها تأخذ مواقف متشددة من بعض القضايا في ضوء فهمها وتفسيراتها لأحكام الدين .

- قدمت الجريدة (٨) أطروحات تدعمها (١٠) حجج تؤكد على صحة الأطروحات ، وفى هذا الصدد يشير محمد حلمي مراد في طرحه إلى عدم وجود ضرورة للتعجيل في الدعوة للأخذ في بلادنا بتحديد النسل وخفض معدلات الإنجاب الذي يحاولون تغليفه بتسمية تنظيم الأسرة أخذًا بنصيحة غربية أو أمريكية أو دولية .

- ويقدم الكاتب ثلاث حجج نافية لضرورة تنظيم الأسرة على المستوى المصري فيقول في الحجة الأولى: لابد أن نتحقق أولا من أننا وصلنا بالفعل إلى العدد الأمثل للسكان في بلدنا الذي يعيننا على استزراع كافة أراضينا القابلة للزراعة واستغلال ثرواتنا الطبيعية. وتشير الحجة الثانية إلى أن الاستجابة لدعوة تنظيم الأسرة قد تركزت في الأسر المتعلقة ذات الدخل الميسور وهى القادرة على تنشئة أجيال صاعدة ، بينما استمر توالد الأطفال بنفس المعدل في الأسر الأمية والفقيرة ولا يجدون رعاية سليمة وتؤكد الحجة الثالثة أهمية إعادة توزيع السكان وفقًا لحملة عمرانية لتقليل التضخم السكاني في المناطق المكتضة[٤١] .

- وفى السياق نفسه يرى عادل حسين أن مؤتمر السكان يدعو لإبادة الشعوب المستضعفة من أصلها . ولقتل المسلمين بشكل خاص دون إراقة دماء.. ويقدم حجتين للتدليل على ذلك ، الأولى: أن مقولة الغرب أن دعوتهم لوقف النمو السكاني في العالم الثالث ترجع إلى خوفهم من انتشار الفقر مقولة لا تقوم على أساس علمي . ثم من أين أتاهم كل هذا الحنان وهم الذين نهبوا ثرواتنا وفرضوا علينا التخلف الاقتصادي وأغرقونا في الديون. أما الحجة الثانية فتشير إلى أن الغرب يخشون من زيادة البشر في بلادنا لأنها تضرهم ونحاصرهم وتقضي على ظلمهم واستغلالهم.

وفى طرح أخر لعادل حسين يرفض مقولة إن زيادة السكان هي سبب الفقر. ويستند الكاتب في تأييد ذلك إلى تأكيده بأن كل التجارب التنموية الناجحة تحققت في مجتمعات كثيفة السكان ووسط معدلات مرتفعة من الزيادة السكانية[٤٣].

- ووصل الأمر بعادل حسين إلى أنه أفتى بعدم جواز تنظيم الأسرة، ويقدم في هذا الشأن طرحين ، الأول : أنه لا يجوز لمؤمن أو لمؤمنة أن يصدقا ما تنشره أجهزة الإعلان الرسمية من أن كثرة الإنجاب تخرب بيت الأمة والاقتصاد وتعتبر من علامات التخلف والعته. أما الطرح الثاني: بأنه لا يجوز لمتدين ذي قدرة مالية أن يسعى للاكتفاء بطفل أو طفلين وحجته في ذلك أن الضرورة التي ألجأت غيره لذلك لا توجد عنده[٤٤]. ونلاحظ أن عادل حسين من حيث لا يعلم قد أكد في هذه الحجة أن الظروف المادية المتعسرة سبب مهم لتحديد النسل أو تنظيم الأسرة .

- ويرى د . محمود حماية رئيس قسم الدعوة بكلية أصول الدين بأسيوط في طرحه: أن الغرب وعلى رأسه أمريكا يكره كثرة المسلمين ويعمل على تقليل عددهم وإبادتهم ما 'ستطاع لذلك سبيلا . ويقدم الكاتب حجتين تؤكد الأولى أن كثرة المسلمين تؤرق مضاجعهم ، ولذلك يفكرون في وسائل توقف هذا الخطر الزاحف والمتمثل في كثرة عدد المسلمين ، ويتساءل في الحجة الثانية هل

زيادة السكان تمثل مشكلة عند المسلمين دون غيرهم من خلق الله ، فهل مصر أقل وفى الإطار ذاته يلقى بيان الأخوان المسلمين باللائمة على السياسات الاستعمارية والاستبداد السياسي الذي جعل من الزيادة السكانية مشكلة ، ويشير البيان إلى أن الزيادة السكانية لم تكن خطرًا لو أن التنمية سارت في مسارها الطبيعي دون استبداد وفساد مالي ونهب للثروات الطبيعية في فترات الاحتلال العسكري[٤٦] .

- قدمت جريدة الأهالي طرحًا واحدًا تصاحبه حجة واحدة تؤيد تنظيم الأسرة وقد جاء الطرح على لسان د . محمد سيد طنطاوي مفتى الجمهورية في ذلك الوقت وذلك من خلال تغطية الجريدة لإحدى الندوات وجاء الطرح بأن من حق الزوجين اتخاذ قرار مشترك بتنظيم أسرتهما باختيارهما ، وباستخدام كافة الوسائل التي يقرها الطب . ودلل على هذا الطرح بأنه إن كان البعض دعوة الرسول بالتكاثر فإن هذا لا يتعارض مع تنظيم النسل ؛ لأن التفاخر لا يكون بالأسرة الهزيلة ولكن بالعقلاء النابهين[٤٧] .

يلاحظ في معالجة العربي لقضية تنظيم الأسرة أنها لم تقدم سوى طرح واحد يركز على إيجابيات الزيادة السكانية باعتبارها عاملاً مساعدًا في التنمية . وقدم هذا الطرح د . رمزي زكى حيث أشار إلى أنه آن الأوان لنتخلص من النظرة السكانية التقليدية التي تنظر إلى الزيادة في السكان على أنها شر محض ، وعامل سلبي واستند إلى ثلاث حجج لتعليل رأيه :

الحجة الأولى: إن الزيادة في السكان هي التي تعطى لمصر أهم عنصر من عناصر وجودها وهم البشر.

أما الحجة الثانية : فتركز على أن البلد ذا الوفرة السكانية يتميز بأنه يغلق سوقًا كبيرة ومتسعة مما يجعل هناك إمكانية لقيام صناعات تركز على طلب دائم .

الحجة الثالثة : إن مصر قادرة على أن تحقق المعجزات إذا استطاعت أن تحسن استخدام ثروتها البشرية ومواردها الطبيعية والمالية في إطار نموذج تنموي حضاري شامل يرتكز على الكفاءة والعدل[٤٨] .

-وهكذا يلاحظ على تغطية الصحافة المصرية سواء القومية أو الحزبية لقضية تنظيم الأسرة أنها استبعدت من التناول تأثير كثرة الحمل والولادة على صحة المرأة الريفية ، والمرأة في الأوساط الشعبية حيث لا تتمتع بخدمات صحية أثناء الحمل توفر لها أمومة سالمة ، وهو ما ركزت عليه الوثيقة. كما أن معالجة القضية صحفيًا لم تتعرض لصعوبة تربية ورعاية عدد كبير من الأطفال بالنسبة للمرأة سواء ماديًا أو اجتماعيًا أو نفسيًا ...• من ثم فإن الصحف المصرية ركزت على البعدين الاقتصادي والاجتماعي والبعد الديني من أبعاد المشكلة السكانية دون اهتمام حقيقي بالمرأة المسؤولة لدرجة ما عن هذه الزيادة السكانية والمتحملة لأعبائها الثقيلة من ناحية أخرى.

٣- قضية الإجهاض(*)

-اتفقت كافة الصحف المصرية المدروسة في الدعوة لرفض الإجهاض كأحد وسائل تنظيم الأسرة ، إلا في الحالات التي تتعرض فيها صحة الأم أو حياتها للخطر.

- ومن خلال (ثلاث) أطروحات عالجت الأهرام تلك القضية ، الطرح الأول : من خلال إبراز تصريحات مستشار وزير الأعلام بأن مصر تعارض الإجهاض كوسيلة من وسائل تنظيم الأسرة ولا تقبل به إلا في المجالات النصوص عليها شرعًا.

- وأكد سلامة أحمد سلامة في طرحه: أن المشكلة السكانية لابد من مواجهتها ولكن ليس عن طريق إباحة الإجهاض أو إهدار منظومة من القيم التي تحدد هوية مجموعة كبيرة من الشعوب(٥٠).

- كما قدم الرئيس مبارك في تصريحاته المنشورة بجريدة الأهرام الطرح النافي لدعوة الإجهاض إلا إذا كانت حالة المرأة تضطرها إلى ذلك بهدف حمايتها(٥١).

(*) انظر الجدول رقم (٣) في الملاحق.

- والواقع أن عنف هجوم جريدة الشعب ووصفها المؤتمر بأنه مؤتمر الإجهاض والشذوذ قد دفع السلطة السياسية في أعلى مستوياتها لنفى ذلك بهدف توفير القبول الشعبي للمؤتمر.

وحرصت العربي على أن تبرز الطرح الذي قدمه إمام المسجد الأقصى في الحوار الذي أجرته معه الجريدة والذي أكد فيه : ((نحن ضد الإجهاض من حيث المبدأ وهناك حالة استثنائية عند كون الجنين يمثل خطرًا على صحة الأم))[٥٢].

٤. ختان الإناث(*)

- كانت تغطية الصحافة ومعالجتها لقضية ختان الإناث رد فعل لما آثاره بعض الصحفيين عن قيام محطة C.N.N الفضائية بتصوير عملية ختان لفتاة مصرية أثناء انعقاد المؤتمر في القاهرة . من ثم وجدنا في بداية المعالجة إن كثيرًا من الكتابات الصحفية قد تعاملت مع هذا الموضوع على أساس رفضها انتهاك المحطة الفضائية لشأن خاص بمصر ، فيه تشويه لسمعتها أثناء انعقاد المؤتمر وليس على أساس رفضهم واستنكارهم لهذه العملية التي مازالت تجرى على صعيد واسع في مصر خاصة في الريف والمناطق الشعبية في المدن رغم ما بها من انتهاك لحقوق الطفلة الأنثى.

وتتابعت الكتابات حول موضوع ختان الإناث .. وإن كانت غالبية المعالجات قد أدانت الختان لما يسببه من متاعب صحية ونفسية للفتيات .

- وقدمت الأهرام (طرحين) في هذا الصدد يرفضان ختان الإناث ويصاحب ثلاث حجج مدللة على صحتها .

- يقدم الطرح الأول من منظور طبي وزير الصحة في ذلك الوقت د. على عبد الفتاح حيث أكد أن ختان الإناث عادة غير صحية وغير سليمة تؤدي إلى أضرار بالغة بصحة الأنثى[٥٣].

(*) انظر الجدول رقم (٤) في الملاحق.

- كما يقدم د. عبد الغفار منصور طرحه من منطور ديني قائلا: «إن القرآن الكريم والسنة لم يرد بهما أي نص يقر ختان الإناث بالرغم من أن القرآن الكريم ذكر جميع الأمور التي تهم المرأة». ويقدم الكاتب ثلاث حجج ليدلل على ذلك، حيث ذكر **كحجة أولى** : أن الشيخ محمود شلتوت قال: إن ختان الإناث مكروه وليس واجبًا ، وأن تركه لا يستوجب الإثم .

والحجة الثانية : إن معظم البلاد الإسلامية التي تطبق الشريعة الإسلامية السعودية وإيران ، لا تلجأ إلى ختان الإناث . وتذكر الحجة الثالثة: إن الإسلام يرفض أي ضرر يلحق بجسم الإنسان(٥٤).

- باستثناء جريدة الشعب التي أكدت أن ترك ختان الإناث يعد تركًا لما هو معلوم من الدين . فإن باقي الصحف المدروسة قد اتفقت مع موقف جريدة (الأهرام) المندد بالختان ، ومن هذه الصحف (الوفد) حيث قدمت عدد (٦) أطروحات تصاحبها (٧) حجج مؤكدة على صحتها مستعينة في ذلك بأسانيد دينية وطبية وقانونية .

- قدم د . سعد ظلام طرحه القائل «الختان مكرمة للأنثى فقط وليس هناك تحريم لمن تركها» ويستند في ذلك إلى حجتين : الأولى بأن الرسول ﷺ مر على القابلة وقال لها: « اخفضي ولا تنهكي».. والثانية : إنه إذا حدث جور في الختان فإنه يضعف العملية الجنسية نتيجة فقد المرأة رغبتها .

- يقدم د . أحمد شلبي الطرح الثاني في الإطار نفسه حيث أكد أن الإسلام بريء من عملية الختان ، وليس لها جذور إسلامية على الإطلاق .

- وتستضيف الوفد عددًا من الأطباء لتأكيد المخاطر الطبية لعملية الختان منهم د. محمد صبحي الفيل الذي يؤكد في طرحه أن ختان البنات عملية همجية وليس لها أي فائدة ، ويقدم ثلاث حجج لتأكيد هذا الطرح ، **الحجة الأولى**: إن الختان يزيل عضوًا له أهمية من الناحية الفسيولوجية . **والحجة الثانية** : أن إجراء العملية نفسها يؤدى إلى حدوث نزيف شديد والتهابات صديدية لعدم تأهيل من يجريها . والحجة الثالثة : استخدام الآلات الغير معقمة يؤدى إلى الإصابة

بالأمراض التناسلية المختلفة .

– وقدم د . حسام لطفي الصرح القانوني ، حيث أكد أن الختان جناية طبقًا للمادة ٢٤٠ من قانون العقوبات وحجته في ذلك أن كل من أحدث بغيره جرحًا نشأ عنه قطع أو انفصال عضو ونشأت عنه عاهة يدخل في تلك المادة[٥٥] .

٥- قضية المساواة بين الرجل والمرأة[*]

– قادت جريدة الشعب الهجوم على ما تضمنته الوثيقة من الدعوة إلى المساواة بين المرأة والرجل حيث أكدت الجريدة أن المرأة المسلمة لا تريد تدخلا غريبا يطالب لها بحقوق قد أمنها الإسلام خير تأمين ومنذ زمان بعيد . وقد عبرت الصحيفة عن رفضها لدعوة المساواة من خلال طرحين ترافقهما[٧] حجج مدعمه .

– قدمت د. نعمات فؤاد[٥٦] طرحًا في هذا الصدد قائلة «إن التخطيط للنوع وهو الهدف الرئيسي للمؤتمر الذي يتوسل بدعوة المساواة ويتستر بعباءتها مخطط تعقد له المؤتمرات مرة باسم السكان ومرة باسم المرأة ، وهذه المؤتمرات ليست فقط إقحامًا على مصر، ولكنها إخراق آخر يتربص بمصر منذ عشر سنوات» وتقدم الكاتبة خمس حجج للتدليل على ذلك .

الحجة الأولى: إن طلب المساواة اعتراف بالدونية والمرأة في العالم الإسلامي تتمتع بمكان ومكانة تحسدها عليها الدول الأوربية والأمريكية والحجة الثانية: أن مفهوم المساواة في الأفق الإنساني لسنا في حاجة إلى تقديمه منحة من أحد، والحجة الثالثة: إذا كانت المسألة علمية بحته ، فلماذا لم يذكروا دور الإسلام في الارتفاع بالمرأة إنسانًا وعقلًا، زوجًا وأما. الحجة الرابعة : إذا كانوا يعتبرون وضع المرأة في العالم الثالث تبعية أو لونا من ألوان التبعية فلماذا لا يتحمسون لألوان التبعية الأخرى التي تظلم الرجل والمرأة أيضًا .

(*) انظر الجدول رقم (٥) في الملاحق.

- ويندد عادل حسين في طرحه بفكرة المساواة باعتبارها محاولة من الغرب لنقل مفاهيمهم وممارستهم إلى قلب مجتمعاتنا غرورًا واستكبار. ويقدم حجتين يؤكد بهما سوء غرض الغرب من تقديم دعوة المساواة .

الحجة الأولى: إن المجتمع الإسلامي علمنا حقوق المرأة وواجباتها والحجة الثانية : إن ما يسود المجتمع الغربي ويبشرون به أصبح مدمرا لمفهوم المساواة بين الرجل والمرأة[٥٧] .

ثانيًا : التغطية الصحفية لقضايا المرأة في مؤتمر بكين :

مقدمة . قضايا المرأة المثارة في المؤتمر :

عقد مؤتمر المرأة في الفترة من ٤-١٥ سبتمبر ١٩٩٥ في بكين عاصمة الصين . وشارك في أعمال المؤتمر ١٩٠ دولة فضلا عن عدم كبير من المنظمات غير الحكومية وساهمت مصر في المؤتمر بوفدين أحدهما: ترأسه حرم رئيس الجمهورية ، والآخر :أهلي يمثل المنظمات غير الحكومية .

وتضمن برنامج العمل عدة قضايا مهمة تخص المرأة من أهمها: [٥٨]

١ - تساوى النساء والرجال في الحقوق والكرامة الإنسانية وضمان الإعمال الكامل لحقوق الإنسان الخاصة بالمرأة والطفل .

٢ - حرية الفكر والضمير والمعتقد على نحو يسهم في تلبية الاحتياجات المعنوية والأخلاقية والروحية للنساء.

٣- تمكين المرأة ومشاركتها الكاملة على قدم المساواة في جميع جوانب حياة المجتمع بما في ذلك عملية صنع القرار وبلوغ مواقع السلطة .

٤ - إن القضاء على الفقر بالاعتماد على النمو الاقتصادي المضطرد والتنمية الاجتماعية وحماية البيئة وتوفير العدالة الاجتماعية يقتضى إشراك المرأة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

٥- تعزيز الاستقلال الاقتصادي للمرأة بما في ذلك توفير فرص العمل لها والقضاء على عب ء الفقر المستمر والمتزايد الواقع على المرأة من خلال معالجة

الأساليب الهيكلية للفقر وضمان تحقيق الإنتاجية والفرص والخدمات العامة .

٦- تعزيز التنمية المستديمة من خلال توفير التعليم الأساسي والتعليم المستمر مدى الحياة ومحو الأمية والتدريب والرعاية الصحية للفتيات والنساء .

٧- منع جميع أشكال العنف الموجه ضد المرأة والقضاء والقضايا عليه .

٨- ضمان المساواة بين المرأة والرجل في الحصول على التعليم ، والرعاية الصحية وتحسين الصحة الجنسية والإنجابية للمرأة .

٩- مضاعفة الجهود لضمان تمتع جميع النساء والفتيات تمتعًا كاملًا بحقوق الإنسان والحريات الأساسية بغض النظر عن الأصل العرقي، أو السن ، أو اللغة أو الثقافة أو الدين .

القضايا الخلافية في ضوء من مؤتمر وثيقة بكين :

تضمنت الوثيقة عدة جمل واردة بين قوسين بما يعنى أنها مثار خلاف وتحفظ من بعض الدول حسب الخصوصيات الثقافية للشعوب المختلفة وأهم الموضوعات التي أثير الجدل حولها :

- الطابع العالمي لحقوق الإنسان وفى قلبها حقوق المرأة والفتاة .
- الصحة الإنجابية وتشمل الاستشارات الجنسية خاصة للفتيات في سن مبكرة.
- حق المرأة في تقرير مصيرها فيما يتعلق من زاوية معدلات الإنجاب والعوامل الزمنية بينه .
- المساواة فى الميراث.
- أثر الاحتلال والسيطرة الأجنبية على المرأة .
- أثر سياسات إعادة الهيكلية على المرأة .
- توسيع نطاق الحرية المتاحة لعمل ونشاط المنظمات غير الحكومية .

وقد وقفت مصر مع عدد من الدول العربية والإسلامية ضد بعض

ما تضمنته وثيقة المؤتمر من بنود تتعارض مع الشريعة الإسلامية ، ومنها المساواة بين المرأة والرجل في الميراث لمخالفته لأحكام الدين ، ومن هذه الدول المغرب وليبيا وموريتانيا وتونس .

كما اعترضت معظم الدول العربية على الفقرة الخاصة بحرية المرأة في المسائل المتصلة بحياتها الجنسية والإنجابية وعلاقات المساواة بين الرجال والنساء في مسألتي العلاقات الجنسية والإنجاب والإجهاض .

وبصفة عامة أعلنت الدول العربية والإسلامية عن تحفظاتهم على كل ما من شأنه مخالفة الشريعة الإسلامية والقوانين الخاصة بكل بلد .

التغطية الصحفية لقضايا المؤتمر :

شهدت الساحة المصرية جدلا واسع النطاق حول المؤتمر العالمي للمرأة في بكين والوثيقة المطروحة فيه . وقد جاء الأزهر على رأس المؤسسات المنددة بالمؤتمر لما تضمنته بعض بنود الوثيقة من مبادئ رأي الأزهر أنها تناوئ الشريعة الإسلامية . كما وقف عدد من النقابات المهنية ذات التوجه الإسلامي موقفًا معارضًا للمؤتمر ومنها نقابة المحامين التي رفعت لافتة على مبنى النقابة تقول : «لا لمؤتمر بكين» كما عقدت نقابة الأطباء ندوة في هذا الإطار[٥٩] .

وكانت الصحافة هي الميدان الذي يعبر فيه كل من القوى المؤيدة والمعارضة للمؤتمر عن مواقفها . وبصفة عامة استند المعارضون للوثيقة على مخالفتها للقيم الدينية للأمة وأنها مؤامرة غربية تستهدف القيم الإسلامية وأنها تتضمن أولويات غربية لا تلزم المرأة المصرية وأنها تسعى إلى إشاعة الفوضى الأخلاقية أو طمس الفروق بين الجنسين خاصة مع استخدام الوثيقة لمصطلح (Gender) أو النوع .

- بالنسبة للصحف القومية الممثلة في جريدة (الأهرام) توجد عدة ملاحظات يجوز رصدها فيما يتعلق بمعالجات الجريدة لقضايا وفعاليات المؤتمر ووثيقته وما أثاره من بؤر نقاش وردود أفعال .

الملاحظة الأولى: إن جريدة الأهرام قدمت نقاشًا ثريًا وجدلا متنوعًا بشأن قضايا المرأة في مؤتمر بكين ، شغل الجزء الأكبر من محاور صفعة قضايا وآراء والتي اتسعت لكتابات عديدة من خارج أعضاء الجهاز التحريري للجريدة وكتابها الدائمين ، فضلًا عن الرؤى المقدمة في المقالات الدورية ، وفي المقال الافتتاحي المعبر عن السياسة التحريرية للجريدة ، بما يدل على الاهتمام الذي أولته الجريدة للمؤتمر وقد امتدت هذه المعالجات لتناول الموقف من المؤتمر ووثيقته وحق المرأة والموقف من قانون الجنسية وحرية المرأة وغير ذلك من القضايا المتنوعة .

الملاحظة الثانية: وتتعلق بالتغطية الصحفية لأحداث المؤتمر والتي قامت بها مراسلات ومندوبات الجريدة في المؤتمر. ونرصد هنا ملمحًا أساسيًا متمثلًا في كون التغطية الصحفية جاءت في غالبيتها تقريرية تقدم موجزًا عن أعمال المؤتمر في حين ندر الجانب التحليلي الذي يعرض رؤية شاملة . كما اتسمت التغطية الخبرية بالتركيز على نشاط وفد مصر الرسمي بصفة أساسية مما جعل الصيغة الغالبة هو رصد تلك الأنشطة وليس متابعة المؤتمر وقد خصصت الصحيفة مانشيت أحد أعدادها لفقرة من كلمة السيدة سوزان مبارك ثم عرض تفصيلي للكلمة في الخبر الرئيسي في الصفحة الأولى[٦٠] .

الملاحظة الثالثة: على الرغم من أن الأهرام قد فتحت صفحاتها لبعض الآراء المناوئة للمؤتمر ووثيقته إلا أنها حرصت على التأكيد على التزام الوفد المصري الرسمي بكل القيم والمعايير الدينية والأخلاقية وأنه سيجرى تمصير الوثيقة مما يجعلها تتناسب مع ظروفنا وقيمنا .

وهكذا تأتى عناوين الأخبار دالة في هذا الصدد، فنقل على لسان د . أمينة الجندي أمين عام المجلس القومي للطفولة والأمومة أن ((موقف مصر بمؤتمر بكين مع الشريعة الإسلامية))[٦١] .

كما تنشر خبرًا عن مباركة د . طنطاوي مفتى الجمهورية آنذاك لمشاركة الوفد المصري في المؤتمر بدعوى أنه فرصة لعرض وجهة النظر الإسلامية[٦٢] .

إضافة لما سبق تنشر الجريدة بيان وفد مصر الرسمي في الجلسة الختامية للمؤتمر تحت عنوان يعكس المعنى السابق «مصر ستنفذ وثيقة بكين بما لا يتعارض مع السياسة الوطنية والقيم الدينية والأخلاقية»[٦٣] كما تنقل الجريدة تصريحات لوزير السكان يقول فيه «وثيقة المؤتمر سيجرى تمصيرها»[٦٤].

الملاحظة الرابعة: عمدت الأهرام إلى نشر النص الكامل لبيان مجمع البحوث الإسلامية الذي يرأسه شيخ الأزهر والذي حمل إدانة وتنديدًا بالمؤتمر ووثيقته تحت عنوان « بيان من مجمع لبحوث الإسلامية بالأزهر الشريف»[٦٥]

في حين أن الأهرام لم تنشر بيان الأزهر ضد مؤتمر السكان المنعقد عام ١٩٩٤ ، ولعل تفسير هذه المفارقة يكمن في أن نشر بيان الأزهر ضد مؤتمر السكان كان يعنى هجومًا مباشرًا على القيادة السياسية التي استضافت المؤتمر في القاهرة الدولي ورحبت به في حين أن مؤتمر المرأة يعقد في بكين وتمثل مصر مثلها مثل باقي الدول.

- أما مجلة روز اليوسف فجاءت معالجتها في إطار سياسة تحريرية ترتكز على الإثارة ، على الرغم من أنها تزعم أنها تحمل مشعل التنوير في مصر مما كان يتوقع له أن تعالج قضايا المرأة في المؤتمر في إطار من المناقشات والمعالجات الموضوعية وبدلًا من أن تقوم برصد مسارات النقاش في اللجان المختلفة وإثارة مشكلات المرأة المصرية ، إلا أنها وبمناسبة عقد مؤتمر بكين قدمت المجلة ملفًا كاملًا تحت عنوان «عواصف بكين»[٦٦] تدلل موضوعاته على ما سبق أن ذكرناه.

وكان غلاف الملف تحتله صورة كبيرة لفتاة شبه عارية تقابلها صورة صغيرة لفتاة منقبة وتأتى عناوين الملف كما يلي: « نساء للبيع» «اغتصاب النساء» .. تعرض ٧٠٪ من الموظفات للتحرش الجنسي في مصر «المرأة العاملة في غرفة النوم» ، « هل صحيح أن أغلب أهل النار من النساء». «زواج ضد المنابر» ، « المسدس في رأسها والعصمة في يدها ولكنها لن تتركه».

أما محتوى الموضوعات التي جاءت تحت هذه العناوين فكانت كالتالي:

-فتحت عنوان ((عواصف بكين)) : حقيقة الكلام عن الجنس الثالث)) وبدلًا من أن يقدم التقرير النقاش الذي دار حول مفهوم كلمة Gender ومسار الخلافات في هذا الصدد يميل الموضوع نحو الإثارة ، وخاصة مناطقها المفضلة لدى ((روز اليوسف)) ألا وهي الجنس.

- وفى ذات الملف يقدم الصحفي وائل الإبراشي تقريرًا بعنوان ((نساء على قوائم التكفير)) ، ويتطرق الموضوع إلى إهدار الجماعات الإسلامية دماء عدد من النساء العربيات بسبب مواقفهن وآرائهن المتحررة والجريئة .

- وبدلًا من أن تسعى (روزاليوسف) إلى كشف ومعالجة قضايا ومشكلات المرأة العاملة اهتمت فقط أن تتحرى أخبار غرف نوم العاملات في تقرير بعنوان ((المرأة العاملة في غرفة النوم)) ، ويتطرق الموضوع إلى طبيعة التكوين الجسدي للمرأة واختلاف أدوارها باختلاف المجتمعات ، دون التطرق لهدف معين ، كما أن التقرير لم يشر على الإطلاق إلى المرأة المصرية ، بل هو طرح عام لا يتناول وقائع محددة ، وكان الهدف منه الإثارة فقط .

-وتتوالى الدلائل على أهداف هذا الملف ، حيث يتم تقديم موضوع آخر تحت عنوان ((نساء للبيع)) لا يهدف سوى نشر إحصائيات عن البغاء في العالم، فضلًا عن استخدام عناوين فرعية مثيرة مثل ((٣ آلاف نادي متعة)) في الولايات المتحدة ، ((٢٧٠ ألف اتصال جنسي في ألمانيا)) ، ((نجوم هوليود يترددون على محلات ونوادي الجنس)).

-ويقدم عبد الله كمال تقريرًا عن قضية د. نصر حامد أبو زيد وزوجته تحت عنوان زواج ضد المنابر، ويعرض أسامة سلام لنتائج دراسة أجرتها جمعية النديم والمرأة الجديدة ونهضة مصر على ١٥٠٠ امرأة عاملة . ونقل التقرير عن الدراسة أنه من بين المبعوثات قالت امرأة واحدة إنه لم يقع عليها اعتداء بدني أو نفسي سواء في المنزل أو العمل أو الشارع . وأن ٦٦٪ من نساء البحث يتعرضن للإهانة في أماكن عملهن وتأخذ هذه الإهانة طابعًا جنسيًا . وفى مقال بعنوان ((هل صحيح أن أغلب أهل النار من النساء)) يكتب إبراهيم عيسى مفسرًا وصف الله تعالى النساء بأن كيدهن عظيم .

- يتضح من ذلك أن روز اليوسف قد استغلت مؤتمر المرأة ليس لعرض موضوعات تهم المرأة المصرية ولكن لزيادة التوزيع من خلال استخدام كافة آليات الإثارة الصحفية. ويبدو ذلك بصورة واضحة في الكاريكاتير الذي قدمه الرسام جمعة في صفحتين ، حيث بلغ قمة السطحية والاستخفاف في معالجة قضايا المرأة .. فيبدو في إحدى الصور الكاريكاتيرية رجلًا يقرأ جريدة وعنوانًا بارزًا يقول : ((مؤتمر بكين يناقش أوضاع المرأة)) ، بينما يدور في ذهن الرجل صورة لفراش نوم ، ويقدم رسما لامرأة تقف بين رجلين تقول لهما: إن المرأة نصف المجتمع ، بينما الرجلان يترجمان تلك المقولة إلى تجزئة المرأة أمامهما إلى نصفين مثيرين . وفى رسم لامرأتين في وضع الحمل تقول إحداهما للأخرى: ((هو وضع المرأة عايز بحث ما هو طول عمره بعد ٩ شهور)).

يضاف إلى ذلك ما نشره الرسام وتحت عنوان ((إعلان المؤتمر)) مبنى ترفرف عليه رايتان، **إحداهما** :خاصة بالأمم المتحدة ، **والأخرى**: عبارة عن ملابس داخلية نسائية .. وتستمر الرسوم على هذا النحو من الأسفاف والابتذال دون تناول لقضايا المرأة الحقيقية .

- وفى عدد الجريدة التالي الصادر في ٤ سبتمبر ، أجرت المجلة حوارًا مع د. ماهر مهران وزير السكان أكد فيه أن مصر لن تلتزم بتوصيات المؤتمر غير الملائمة لها، وأن الوثيقة ذاتها ليست ملزمة لأي دولة .

- وبصفة عامة كانت أفضل المعالجات التي نشرت في مجلة ((روز اليوسف)) حول مؤتمر المرأة ما قدمته د . شيرين أبو النجا في رصدها لفعاليات المؤتمر وذلك من خلال تقريرين نشرا في عددين متتابعين[٦٧] جاء الأول بعنوان ((رسالة مؤتمر المرأة)) عرضت فيه لأعمال المؤتمر الخاصة بالمنظمات غير الحكومية والذي يدور حول موضوع ((العنف الموجه ضد المرأة .. وحقوق المرأة في الإسلام)) وركزت على العوامل التي أضعفت مناقشة المحور الخاص بحقوق المرأة في الإسلام ومنها احتدام النقاش والتعارض بين أفكار الحركة النسوية الغربية وبين الإسلام وجاء التقرير الثاني بعنوان ((معارك النساء تحت سور

الصين العظيم)) تعرضت فيه لأعمال ورش العمل المنعقدة على هامش المؤتمر ورصدت مواقف وفود السودان وإيران والمعلومات المضللة التي قدماها عن المرأة في بلديهما.

الصحف الحزبية المعارضة:

- قادت صحيفة (الشعب) كعادتها جبهة المعارضة الصحفية للمؤتمر ووثيقته حيث اتضح من رصد وتحليل معالجات جريدة الشعب لأحداثه وقضاياه وما تضمنه من بنود، طابع التنديد الشامل لكل أعمال وفعاليات المؤتمر وهي إدانة تستمد أساسها من خلال الإصرار على أن المؤتمر هو حلقة من حلقات الهيمنة الغربية تستهدف زعزعة القيم الإسلامية وإشاعة الفجور والفساد كما وصفوا مؤتمر المرأة بأنه استمرار لما تم في مؤتمر السكان بالقاهرة ولتمرير القرارات التي لم تتم في القاهرة وبصفة عامة عبأت جريدة الشعب كافة جهودها لمهاجمة المؤتمر وقد تمثل ذلك في الآتي - ظهر أول تعليق لجريدة الشعب عن المؤتمر في تقرير قدمه أحد محرري الجريدة بشأن وثيقة المؤتمر وجاءت عناوينه على النحو التالي: [٦٨] ((في مؤتمر بكين: تحريم الختان وتجاهل الاغتصاب. الوفد المصري في المؤتمر سيفاجأ بوثيقة لم يطلع عليها)).. وحمل التقرير إدانة لوفد مصر الرسمي وتحريضًا مباشرًا ضده» إذا يقول: ((ويبقى الآن نداء أخير إلى كل نساء مصر المسلمات العفيفات أن يرجمن هذا المؤتمر ويضعن وثيقته تحت الأقدام)).

- عنيت الجريدة برفض الأزهر للمؤتمر إذ تصدر وعلى صدر صفحتها الأولى خبر رئيسي تحت عنوان ((الأزهر يعلن رسميًا رفضه وثيقة مؤتمر المرأة ببكين)) [٦٩] وتنشر الجريدة في متن الخبر فقرات من بيان مجمع البحوث الإسلامية الذي يرأسه شيخ الأزهر، والذي يتحدث فيه عن تعارض المؤتمر مع القيم الدينية والتقاليد الإسلامية الراسخة. وتنشر الجريدة وعلى صفحتها الثالثة في العدد نفسه نص البيان الكامل لشيخ الأزهر وتضع له عنوانًا يحمل طابع الإدانة والاتهام ((بيان من مجمع البحوث الإسلامية بالأزهر حول مؤتمر بكين: المؤتمر يهدف إلى تدمير الأسرة ويخالف قيمنا الدينية)) [٧٠].

- وفى الإطار نفسه تنشر الشعب بيانًا لعدد من المفكرين والكتاب من ذوي التوجه الإسلامي يعلنون فيه إدانتهم لبعض ما تضمنته الوثيقة من بنود وأفكار . ووضعت (الشعب) لهذا البيان عنوانًا ينص على ((الغزالي والقرضاوي وعمارة وهويدي وأبو شقة يوجهون رسالة عن مؤتمر بكين)) وفى الصفحة الثالثة من العدد نفسه تنشر الجريدة نص البيان الذي وقعه الأساتذة السابقون تحت عناوين ((رفض شامل لمؤتمر بكين المشبوه)) ، ((علماء الإسلام يدينون المؤتمر وينادون بمواجهته)) رسالة إلى نساء العالم : نحذر من وثيقة مؤتمر بكين التي تبيح الشذوذ والزنا وتعارض الزواج المبكر[٧١] وعلى الرغم من هذه العناوين التي تدل على إدانة كاملة من هؤلاء المفكرين للمؤتمر إلا أن نص البيان تجده قد احتوى على عدة جوانب رأى كتابه أنها إيجابية في وثيقة المؤتمر. إلا أن صياغة العناوين التي وضعتها الشعب للبيان تؤكد التحيز وبها كثير من التضليل.

-وتستمر الجريدة في تعبيرها عن رفض المؤتمر فتنشر تقريرًا عن المؤتمر تؤكد في عناوينها تصاعد ردود الفعل ضد الوثيقة حيث ترصد الجهات التي أعلنت رفضها مثل علماء الأزهر ورابطة العالم الإسلامي في مكة والمتحدث باسم الفاتيكان كما بدأت الصحيفة في تخصيص صفعة كاملة لمناهضة المؤتمر للتعويض بأعماله فتنشر بيان هيئة كبار العلماء بالسعودية كاملًا تحت عنوان ((وثيقة المؤتمر إباحة صريحة لممارسات الزنا))[٧٢] .

- في إطار السياسة التحريرية لجريدة (الأهالي) من حيث تركيزها على الأبعاد الاقتصادية للأحداث واتخاذها مدخلا وأساسًا لمعالجاتها ، إضافة إلى نظرتها إلى الرجل والمرأة معًا ككيان كلى غير منفصل ، جاءت تغطيتها لأحداث مؤتمر بكين لتركز على تأثير سياسات التكيف الهيكلي للإصلاح الاقتصادي على التنمية ومستويات معيشة رجال و نساء الطبقات الكادحة .

- كما يلاحظ إدانة الأهالي للوثيقة الرسمية المصرية من المنطلق ذاته حيث وصفتها بأنها تقرير بيروقراطي حول تطور وضع المرأة في مصر دون إشارة لمشكلات التنمية والفقر، وتجاهل الوثيقة للتأثيرات السلبية لسياسات التكيف

الهيكلي[٧٣]. وقدمت الصحفية تحقيقًا صحفيًا يطرح قيام الأعضاء الحكوميين في الوفد المصري بإخفاء الوثيقة المصرية حتى قبل أسبوع واحد من المؤتمر، وأن هذه الوثيقة ليس لها علاقة بواقع النساء المصريات كما ذكر التحقيق أن أوراق الجمعيات الأهلية قد تم تشويهها على يد المنسق الإقليمي - لمنتدى بكين - المصري الجنسية[٧٤].

إلا أن الصحيفة قد نشرت في الوقت نفسه خبرًا يتضمن الإشادة من قبل اتحاد النساء التقدمي بحزب التجمع بمشروع الوثيقة ووصفه بأنه يشخص الأوضاع المتردية للمرأة المصرية.

- قدمت الأهالي عددًا من الأخبار تتعلق بتشكيل الوفد المصري الرسمي ونشاطه في مؤتمر المرأة، مع عرض للأفكار الرئيسية في كلمة السيدة سوزان مبارك التي ألقتها في المؤتمر وجاء ذلك ضمن الصفحة التي خصصتها الجريدة للمؤتمر وقضاياه[٧٥]. كما نشرت الجريدة تصريحا لمفتي الجمهورية يحمل مباركته للمشاركة المصرية في المؤتمر تحت عنوان المفتى يؤيد المشاركة.

- ركزت جريدة (العربي) في تغطيتها للمؤتمر على الجانب التقريري الإخباري في الغالب وغاب إلى درجة ما عنصر التعليق وطرح الرؤى وكانت أول إشارة للمؤتمر في عدد ٢٤ أغسطس حيث قدمت الجريدة تقريرًا يشير إلى استعداد الصين لاستضافة المؤتمر والإجراءات الأمنية التبعة جاء تحت عنوان نساء يبعثن عن المتاعب. وفي العدد التالي قدمت الجريدة تقريرًا عن الأحداث والقضايا المثارة في المؤتمر دون تعليق عليها، حيث اكتفت بنقل الأحداث ومسارات النقاش داخل قاعات المؤتمر، وعرض جوانب القبول والرفض لبنود الوثيقة من قبل الوفود المختلفة[٧٦]. إلا أنه يلاحظ أن عنوان التقرير كان يحمل رأيا تهكميا على الأفكار المثارة في المؤتمر حيث جاء فيه: «في مؤتمر بكين الزواج لا يهم والشريك من أي نوع».

- استغلت الصحيفة أحداث المؤتمر للهجوم على إيران وأوضاع المرأة بها فنشرت الجريدة تقريرًا يعرض لأوضاع المرأة في إيران بعد ثورة الخميني

عام ١٩٧٩ وأنه لم يعد للمرأة الإيرانية حق سوى النقاب الذي أصبح يشكل علامة قومية النظام الإيراني[٧٧] ، وجاء العنوان على النحو السابق من التهكم فيقول: ((في طهران طلق زوجتك وادفع لها أجر خادمة)). وتحت عنوان السعودية تتهم مؤتمر بكين بإباحة الزنى وتدعو لمقاطعته ، نشرت (العربي) خبرًا عن اتهام السعودية للمؤتمر من خلال بيان أصدرته هيئة كبار العلماء بالسعودية ، أن الوثيقة تبيح الزنى وغيره من الفواجع ، وتشجيع العلاقات الجنسية خارج الزواج[٧٨].

- نشرت العربي عدة تقارير من مراسلة الجريدة في المؤتمر يشير إحداها إلى الحصار والتضييق الذي فرضته حكومة الصين على المشاركات في منتدى المنظمات غير الحكومية[٧٩] كما عرض لجلسات النقاش وما صاحبها من ضجيج وصخب[٨٠].

- وإن كان يلاحظ أن (العربي) قد نقدت إهمال الوثيقة لمحور التنمية وتقديم تصوراتها لحل مشكلة الفقر بمنح المؤسسات المالية قروضًا للمرأة حيث رأت الجريدة أن هذا لا يمثل بديلًا لاستراتيجية تنموية متكاملة[٨١].

- حرصت جريدة (الوفد) على إبراز البيان الذي أرسله شيخ الأزهر للرئيس مبارك ورئيس الوزراء يحذر فيه ، كما جاء في الخبر، من وثيقة المؤتمر الداعية للفجور والفسق . كما نشرت الوفد عددًا من الأخبار تسجل فيها أحداث المؤتمر دون تعليق.

- عبرت د . كاميليا شكري عن الجانب المؤيد للمؤتمر في جريدة الوفد حيث كتبت مقالًا تحدد فيه إيجابيات المؤتمر، في حين عبر أحمد أبو الفتوح عن إدانته للمؤتمر ووثيقته.

مواقف الصحافة المصرية من قضايا المرأة في بكين:

١- الموقف من المؤتمر وبنود الوثيقة التي أصدرت عنه: (*)

فتحت الأهرام صفحاتها لكافة الآراء المؤيدة والمعارضة للمؤتمر، وقد

(*) انظر الجدول رقم (٦) في الملاحق.

نجم عن ذلك جدل ونقاش بين مجموعتين من الأطروحات والتي يمكن عرضها فيما يلي: المجموعة الأولى من الأطروحات : وهى التي تقدم دعمًا للمؤتمر ووثيقته وتؤكد على النفع العائد والإيجابيات المتحققة وتهاجم المعارضين بدعوى أنهم مغرضون ومتميزون ، ولم يطلعوا على وثيقة المؤتمر، وقدم المؤيدون في هذا الصدد ٩ أطروحات تمثل ٥٣٪ من مجموع الأطروحات ترافقهم ١٢ حجة مدعمة ، وقدم د . سعد الدين إبراهيم طرحه في هذا الصدد فيصف المهاجمين للمؤتمر بأنهم إما أعداء للمرأة ولقضية المساواة ، أم أن لديهم مشكلة مع المرأة أو لديهم مشكلة مع الحكومة ويستغلون موضوع بكين كما استغلوا مؤتمر السكان لإحراجها وابتزازها [٨٢]. ويقدم الكاتب حجتين **الأولى**: أن الهدف الرئيسي للمؤتمر هو مناقشة وإقرار خطة عمل كانت قد أعلنت منذ عشر سنوات في المؤتمر العالمي الثالث للمرأة من ١٩٨٥ ، أي: أنها لم تبتدع مبادئ جديدة . أما **الحجة الثانية** : فأشارت إلى أن نفس الفريق الذي يهاجم مؤتمر المرأة هم من شنوا حملة شعواء ضد مؤتمر السكان ولا نجد في هجومهم اقتباسًا واحدًا كاملًا من مسودة وثيقة بكين ، بل مجرد الإيحاءات والاتهامات المغرضة .

- وتقدم بهيرة مختار الطرح الثاني المدافع عن المشاركات في المؤتمر مشيرة إلى أن القيادات النسائية الذاهبة إلى المؤتمر هدفها الدفاع عن أحلام البنات في المساواة بينها وبين الولد في التعليم والصحة والوصول إلى المناصب القيادية وتؤكد الكاتبة أحقية البنت في التمتع بالمساواة بينها وبين الولد من خلال حجج تشير إلى حجم مشاركة المرأة خاصة في القطاع الزراعي واستندت في ذلك إلى تقرير التنمية البشرية لسنة ١٩٩٥ الذي أعده برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الذي يشير إلى أن عدد النساء العاملات في القطاع الزراعي في كثير من البلدان الأفريقية يصل إلى ما يزيد على ٦٠٪ وتمثل مساهمتهن قرابة ٨٠٪ من المنتجات الغذائية ولا يتلقون سوى ١٠٪ من القروض المقدمة لصغار المزارعين ، و١٪ من مجموع القروض المخصصة للزراعة . أما الحجة الثانية فتشير إلى أن ٢٣٪ من الأسر المصرية تعولها نساء[٨٣].

ويعرض صلاح منتصر الطرح الثالث في هذا الصدد ويدعو فيه لمناقشة أفكار المؤتمر لأن مقاطعة مناقشة الوثيقة مهما يكن محتواها معناه عجز من قاطعوا المؤتمر عن تبادل الحجم ر والأفكار والآراء مع الآخرين[٨٤].

ويدلل على ذلك بحجتين ، الأولى: من خلال سؤال استنكاري يقول: ((فهل وصل الإسلام إلى حد العجز عن دحض حجج الآخرين؟)) وترى الحجة الثانية أن وثيقة بكين هي قضايا الأسرة والمجتمع لمختلف شعوب العالم بتناقضات أفكارها وإفرازات تطورها ولابد أن ينعكس هذا على الوثيقة .

- ويقدم بطرس غالى السكرتير العام للأمم المتحدة طرحا في هذا الصدد من خلال مقال نشر له في جريدة الأهرام يؤكد فيه على إيجابيات المؤتمر وينفي ما يشاع عنه حيث وصفه بأنه مؤتمر حماية الأسرة والدفاع عن حقوقها انطلاقًا من القناعة الدولية والتوافق الدولي في الرأي على أن الأسرة هي نصف المجتمع ويستدل الكاتب على ذلك بأن المرأة هي نصف المجتمع وهى أيضًا على المستوى الدولي نصف المجتمع الدولي تأثيرها يتحدد به سلبًا أو إيجابًا بدرجة التقدم والمساواة والمشاركة الفعالة للمرأة في مختلف مجالات التنمية[٨٥] .

- ومن خلال المقال الافتتاحي للأهرام المعبر عن سياستها التحريرية ومواقفها من القضايا المختلفة أكدت الأهرام على تأييدها للمؤتمر وعملت على دحض أقوال المعارضين من خلال نفى ما يردده هؤلاء من أن هدف المؤتمر هو محاولة النساء في الدول المتقدمة فرض أنماط سلوكية على سائر مجتمعات العالم ويستند في ذلك إلى حجتين ، **الأولى**: ترى أن هؤلاء النساء إنما يعبرن عن الاحتجاج ضد المظالم التي مازلن يعانين منها . أما **الحجة الثانية** فهي أن الهدف الأساسي للمؤتمر هو إلقاء الضوء على المشكلات أو المظالم التي تتعرض لها النساء في مختلف دول العالم وتبادل المعلومات والتعرف على أحوال النساء في مختلف تلك الدول[٨٦].

- كما تقدم د . إيناس طه أطروحتين تؤيد وتدعم الوثيقة حيث ترى أن الزعم بأن الوثيقة تستهدف تفكيك الأسرة لا أساس له من الصحة وتقدم حجة مبررة تعكس بها هذا الطرح حيث ترى أن الوثيقة تستهدف تفكيك مظاهر

الخلل أو الظلم الذي يقع أحيانًا بحق النساء في نطاق الأسرة . أما الأطروحة الثانية فتؤكد على عدم تعارض الوثيقة مع الأديان حيث أكدت احترامها الكامل لمختلف القيم الدينية ، والخلفيات الحضارية ، والقناعات الفلسفية لكل شعوبها[٨٧] .

- ويعرض د . عادل أبو زهرة طرحه المؤيد للمؤتمر من خلال نفى وجود مؤامرة غربية على ثقافتنا ومعتقداتنا ويستند الكاتب إلى حجة هي أن المشكلة الحقيقية في موقف المعارضين لا علاقة لها بالغرب بل في موقفهم من المرأة ورؤيتهم لدورها في الحياة[٨٨] وفى الإطار نفسه النافي للانفلات الديني والخلقي للمؤتمر ، يقدم نبيل عمر طرحًا بهذا المعنى وحجته في ذلك أن الوثيقة ليست معنية أصلًا بأوضاع المرأة في الديانات السماوية ولا الوضعية وإنما على الواقع والمشكلات الفعلية اليومية للمرأة [٨٩] .

- وهكذا يبدو من قراءة خطاب الأهرام في شأن تأييد المؤتمر ووثيقته أنه في معظمه يرتكز إلى أقوال المعارضين ويحاول نفيها وإثبات خطئها والتأكيد على أن المعارضين لم يقرؤوا الوثيقة أو أن لهم موقفًا مسبقًا معاد للمرأة .

أما الأطروحات التي جاءت تدين المؤتمر ووثيقته فبلغت ٨أطروحات تمثل ٤٧.١٪ من جملة الأطروحات المقدمة بشأن الموقف من مؤتمر المرأة ووثيقته وقد صاحبتها ١٦ حجة مدعمة لها تتوسل بسبل شتى لتأكيد صحة المقولات . وجاء الطرح الأول مبكرًا نسبيًا وقبل شهرين من انعقاد المؤتمر وقدمته د . زينب عبد العزيز في رسالة للكاتب أحمد بهجت نشرها داخل زاويته اليومية ((صندوق الدنيا)) ، ويلاحظ أن الكاتبة قد حملت حملة شعواء ضد مؤتمر السكان في سلسلة مقالات كانت جريدة (الشعب) نشرتها لها قبل فترة انعقاد المؤتمر وهو أمر له دلالته في وجود كتابتها داخل زاوية أحمد بهجت ، وتقول في طرحها: ((الوثيقة بحالتها هذه تثير الريبة في أنها ترمى إلى هدف واحد هو تحديد النسل مع العمل على إغراق المرأة بشتى الوسائل في كافة المهام والتطلعات حتى تنسى وظيفتها الأولى التي خلقها الله من أجلها وهي الأمومة . وتقدم الكاتبة

حجة تستند بها وهى أن مؤتمر المرأة امتداد لمؤتمر السكان ومحاولة لتمرير ما لم يمر هنا[٩٠].

- يقدم فهمي هويدي الطرح الثاني الذي يدين وثيقة المؤتمر حيث يرى أن مشكلة وثيقة بكين أنها أجرت تشخصيًا مغلوطًا لقضية المرأة ، فى الوقت ذاته قدمت لها روشتة خطيرة ومليئة بالألغام . ويدعم الكاتب طرحه بخمس حجج: **الحجة الأولى**: أن الوثيقة بمثابة فصل جديد في دستور العالم ، الذي يطمح دعاته من الدول الكبرى من حلاله إلى ضبط حركة العالم وتوجيهها وفقًا للرؤى والمصالح الغربية . وترى **الحجة الثانية** أن الوثيقة تقدم ٣٦٢ توصية تعكس رؤية المشروع الغربي للمرأة والأسرة . وتندد **الحجة الثالثة** بالمنظمات النسائية الغربية التي وصفها (بالفلتانة) والتي نجحت في أن تضع بصماتها على الوثيقة . ويستشهد في **الحجة الرابعة** بأن إحدى الباحثات الغربيات في دراسة كتبتها ذكرت أن جماعات الشاذات جنسيًا كان لهن دور نشيط في مناقشات اللجنة التحضيرية للوثيقة، وأخيرًا يرى الكاتب أن الوثيقة تبدو وكأنها عريضة مطالب مقدمة إلى المجتمع الدولي لا تتحدث إلا عن حقوق المرأة الضائعة والمهدرة دون أن يظهر فيها مكان لواجبات من أي نوع[٩١].

- وفى طرح آخر يندد فهمي هويدي بمفهوم الـ Gender حيث يعلن الكاتب استياءه من هذا المصطلح الذي تكرر في الوثيقة أكثر من ثلاثمائة مرة؛ وذلك لأنها تهدف إلى طمس الفروق الطبيعية بين الذكر والأنثى . كما يتعجب الكاتب في الطرح نفسه من الإسراف (المدهش) في التعامل مع قضية الجنس؛ إذ ذكرت الكلمة أكثر من مائة مرة وأقحمت في مختلف ميادين الحياة الإنسانية . ويقدم فهمي هويدي حجتين فيقول: ((إن باب الممارسات الجنسية مفتوح على مصراعيه بشرط واحد وهو مراعاة الأمان، والذي يفهم على أنه ألا تؤدى الممارسة إلى الإصابة بالإيدز ، وترى **الحجة الثانية** أن الوثيقة تشير إلى أن الإجهاض مرحب به إذا توفرت له شروط الأمان[٩٢].

- تطرح نوال السعداوى رفضها للمؤتمر من منطلق آخر حيث ترى أن

مثل هذه المؤتمرات العائد منها لا يتساوى مع الجهود المبذولة في تنظيمها والإعداد لها والإنفاق عليها ، وتستند في ذلك إلى أن الطريق إلى تحرير النساء لا يكون في بكين أو كوبنهاجن وإنما الطريق لابد أن يبدأ من هنا من المكان الذي ولدنا فيه ونموت فيه[٩٣].

- ويقدم على عياد الطرح الذي يؤكد فيه المزايا التي منحها الإسلام للمرأة في مقابل مؤتمر بكين ، حيث يقول «ما الذي سيضيف مؤتمر بكين للمرأة ، فالإسلام منح المرأة حقوقًا وسار في شوط المساواة حتى نهايته ، إن الهدف من هذه المؤتمرات هو فرض هيمنة الغرب الثقافية على شعوب العالم الثالث التي مازالت تحتفظ بتقاليد وقيم إنسانية نابعة من بيئتها وعقيدتها[٩٤] ويقدم الكاتب ثلاث حجج مدعمة الأولى أن الإسلام منح المرأة حقوقًا لا تزال محل نزاع حتى في أرقى الأمم . وتستمر الحجج في التدليل على أن القرآن الكريم قد كرم المرأة فيقول: «القرآن الكريم كان أول ما قرره وأكده أن البشرية تدين بوجودها إلى الذكر والأنثى مجتمعين لا فضل لأحدهما على الآخر إلا بالعمل الصالح» وأن القرآن جعل المرأة مسؤولة عن جميع أعمالها مسؤولية الرجل على السواء وتقاس أعمالها بنفس المقياس.

- ويتهم د . عادل صادق الوثيقة بأنها ضد الفسيولوجيا والتاريخ والقيم ويقدم الكاتب حجتين مدللتين على صحة الطرح . **الأولى**: أن الحدود التي يضعها الله تتفق مع فطرة الإنسان وقدراته والأدوار تتكامل ولا تتعارض، وتقدم **الحجة الثانية** إدانة للنساء المهتمات بقضايا المرأة . حيث يؤكد أن المتصديات لهذه القضايا من النساء سواء في مصر أو في أي مكان في العالم إنما يتحركن من واقعهن الشخصي وليس من الواقع التاريخي الثابت والمؤكد[٩٥].

-ويرى د. محمد سليم العوا أن وثيقة بكين أثارت ردود فعل غاضبة في العالم الإسلامي بسبب تعارض بعض بنودها مع القيم التي جاءت بها الأديان خاصة الإسلام فضلا عن محاولة فرض النموذج الاجتماعي الغربي[٩٦].

- أما الطرح الأخير في هذا الصدد فيقدمه حسن دوح حيث يرى أن الخطأ

الجسيم لهذا المؤتمر في كون المقصود منه تشكيل إنسان جديد له مواصفات خاصة تتفق مع عقلية القرن الحادي والعشرين دون أن ترجع للماضي ويقدم الكاتب حجة واحدة مدعمة حيث يرى أن المرأة تم إنقاذ وجودها وحياتها بفضل الإسلام ، فأنقذوها من الوأد خشية الفقر والعار وجعلها رائدة وأستاذة ومصلحة (٩٧).

- وهكذا نجد أن الطرح الرافض لوثيقة المؤتمر استند إلى مرجعية ترتكز على وجود مؤامرة غربية وأن المرأة المسلمة قد أعطاها الإسلام كل ما تحتاج إليه وما يتفق مع تكوينها الطبيعي والنفسي.

الصحف الحزبية المعارضة :

قدمت جريدة (الشعب) في معالجتها الصحفية لمؤتمر المرأة ووثيقته ٥ أطروحات ترافقها ١٠ حجم مدعمة لها ومبررة لصحة منطلقاتها وكلها ١٠٠٪ تحمل الإدانة والرفض وتنطلق هذه الأطروحات من منطلق أن الوثيقة تهدم الأسرة والمجتمع وأنها تقنن الزنى والإباحية وأنها ضد مبادئ الدين .

- ويقدم صبحي البحيري طرحًا يؤكد أن الوثيقة تهدم الأسرة والمجتمع، حيث جاءت كل بنودها تطالب بهدم الأسرة والمرأة والزواج والأبناء وهدم الدين . ويدلل الكاتب على صحة طرحه من خلال ثلاث حجم مدعمة، تقول **الأولى**: إنه لم يذكر اسم الله مطلقًا على مدى فصول الوثيقة الإحدى عشرة وتدعم **الحجة الثانية** ما سبق بأن كلمة الأمومة والأم لم ترد في الوثيقة سوى ٦ مرات وكلمة الزواج لم تذكر مرة واحدة . وأخيرًا تستدل **الحجة الثالثة** على الطابع الهدام للأسرة بأن بنود الوثيقة كلها تتحدث عن العلاقة بين الرجل والمرأة ، بعيدًا تمامًا عن مفهوم الأسرة المتعارف عليه في كل بلاد العالم . وينطلق الطرح الثاني للكاتب من كون الوثيقة تقفز الزنى حيث يقول: ((إن وثيقة المؤتمر ليست أكثر من فصل رفضته كل الوفود في مؤتمر السكان بالقاهرة ، فصل تقنين الزنى وذبح وهدم الدين تحت رعاية الأمم المتحدة ، ويقدم الكاتب ثلاث حجج مدللة هي على التوالي: ((تطالب الوثيقة بضرورة مساعدة المراهقة الحامل وهو زنى لم تطالب الوثيقة بمحاربته بل طالبت بدعمه)).

وتشير الحجة الثانية إلى أن الوثيقة تطالب وتصر على إدخال التعليم الجنسي والإنجابي ضمن الخدمات التعليمية المقدمة للأطفال، وتطالب الوثيقة بأن تكون وسائل منع الحمل متداولة بوفرة وفى متناول الجميع ، وتستدل الأطروحة في حجتها الثالثة بأنه جاء في الوثيقة أيضًا أن أعمال المرأة داخل بيتها يعتبر من الأعمال غير المنتجة(٩٨).

- وفى السياق ذاته يقدم د . سيد رزق الطويل طرحه بأن الوثيقة لا تسيء إلى القيم فحسب ولا إلى الدين ، ولكنها تسيء إلى الإنسانية كلها . ويدلل على ذلك أن الوثيقة جعلت الأسرة التي أساسها الذكر والأنثى تشكيلا حيوانيًا بهيميًا وهي تدعو إلى إقامة علاقات بين أبناء الجنس الواحد(٩٩).

- يعلن د . عبد الغفار عزيز في طرحه أن القصد من هذا المؤتمر هو محاربة الدين والقضاء على قوة المسلمين، ويدعم الكاتب هذا الطرح بحجتين يدلل بهما على محاربة المؤتمر للإسلام ، الأولى: « أن الإسلام يدعو لكثرة الإنجاب وأنهم تأكدوا أن الشعوب الإسلامية خلال العشرين عامًا القادمة سوف يتزايد عدد السكان بها بشكل كبير بينهما يعانى الغرب من ثبات عدد سكانه ». وتقول الحجة الثانية: إن الغرب يرى أن هذه الأخلاق التي وردت بالوثيقة لو سادت بين المسلمين فسوف تخور قواهم وينهار مشروعهم الحضاري وبالتالي يسهل السيطرة عليهم(١٠٠).

- وتنشر الجريدة بيان هيئة كبار العلماء بالسعودية الذي يقدم طرحًا يؤكد على أن الوثيقة ومنهاج عمل المؤتمر مخالف لما شرعه الله، والإلزام بنبذ كل ما جاء عن الله بها إذ كان يخالف ما يدعو إليه المؤتمر. واستند الطرح إلى حجة أن المرأة المسلمة لا تواجهها مشكلة من حيث مكانتها في المجتمع ، فقد كفلت لها الشريعة الإسلامية جميع حقوقها ، وصانتها من الابتذال والإذلال، وأعطتها من الحقوق ما يناسب تكوينها (١٠١).

- قدمت الأهالي ٥ أطروحات ترافقها ٥ حجج مدعمة تؤكد على صحة الأطروحات وكلها تحمل الموافقة والتأييد والدفاع عن المؤتمر ووثيقته في

مواجهة المنددين . ويقدم د . سعد الدين إبراهيم طرحين في هذا الصدد . يعرض في الطرح الأول «القول بأن الوثيقة وثيقة زنى وفحش وشذوذ هو نوع من الافتراء .»

- ويؤكد الكاتب كذب الذين يدينون الوثيقة قائلا «أتحدى أيا من هؤلاء أن يكون قرأ الوثيقة أو يستشهد بنص واحد أو كلمة واحدة في الوثيقة يذكر ذلك أو تشير إليه» ، وينفي الطرح لثاني مناهضة الوثيقة للأديان« إنه افتراء القول بأن الوثيقة تجاهلت الأسرة والأديان السماوية » وأشار الكاتب إلى أن نص الفقرة ٣٠ والفقرة ٣١ وهما يؤكدان على أهمية دور الأسرة ودور الأديان السماوية كمصدر للطاقة الروحية والإلهام الإنساني[١٠٢] .

- وفي حوار أجرته الأهالي مع د . ماهر مهران وزير السكان في ذلك الوقت يؤكد في طرحه المدافع عن وثيقة المؤتمر « إن القول بأن مشروع وثيقة المؤتمر يدعو للانحراف الأخلاقي هو فهم سيء القصد لما جاء في مشروع الوثيقة ويدلل على ذلك بقوله : إن مثل هذا الحديث» هو نوع من التغرير بعقول البسطاء من قبل أصحاب الاتجاه التدميري[١٠٣] .

- وترى فريدة النقاش في طرحها أن مشروع وثيقة المؤتمر إنما ينطلق من النقطة الأخيرة التي وصلت إليها منظومة حقوق الإنسان العالمية بعد كفاح طويل للبشرية[١٠٤] وتدلل على ذلك بأن الوثيقة تنطلق من مبدأ المساواة الكاملة بين البشر جميعًا نساءً ورجالًا، سودًا وبيضًا وصفرًا ، مسلمين وبوذيين ويهود ولا دينيين .

- ويقدم خليل عبد الكريم طرحًا يهاجم فيه المعارضين للوثيقة حيث يرى أنهم انطلقوا من قاعدة ضرورة الحفاظ على قيم أو تقاليد ينسبونها للدين لإيقاع الرهبة في النفوس ويدلل على خطأ هؤلاء بأنهم لا يعرفون تلك القيم والتقاليد على حقيقتها[١٠٥] .

- قدمت جريدة الوفد موقفين متعارضين ، أحدهما تقدمه د . كاميليا شكري في طرحها المدافع عن المؤتمر والذي تعتبره وقفة انطلاق إذ تقول:«إن

محاولة رسم استراتيجيات تحدد أي الطرق ستسلك لمواجهة ما سوف يجئ في القرن الحادي والعشرين)) ، وتقدم الكاتبة حجتين تؤكدان على أهمية هذا المؤتمر **الحجة الأولى**: أن مراحل الإعداد للمؤتمر نفسه ساعدت على تحريك المجتمعات سواء المحلية أو العالمية تجاه قضايا المرأة، **والحجة الثانية**: أن مؤتمر بكين حدد ووزع المسؤوليات على المجتمع الدولي والحكومات والقطاع الأهلي من أجل أن يشارك الجميع في إقصاء أي مظهر للتميز ضد المرأة[١٠٦] .

- في مواجهة هذا الطرح يقدم أحمد أبو الفتح إدانة شاملة للمؤتمر واصفًا إياه مؤتمر تدمير الأسرة ويؤكد أنه ضد كل مبادئ الأديان ويقدم في هذا الصدد أطروحة واحدة ترافقها خمس حجج مدللة على صحتها لتأكيد وجهة نظر الأطروحة التي تقول: ((إن الإسلام والمسيحية ضد القرارات التي تم اتخاذها في مؤتمر المرأة والتي ستعرض للموافقة في المؤتمر)).

وتتوالى الحجج التي تأتى على هيئة تساؤلات استنكارية نافية كما يلي :

((هل بناء الأسرة يقوي بموافقة الآباء والأمهات للصبية والصبيات بممارسة علاقة جنسية؟)).

((هل من مصلحة الأسر قبول الشذوذ الجنسي؟)).

أما **الحجة الرابعة** فتقول: ((إن الله يأمر في عظيم أحكامه على إيقاع العقوبات التي تصل إلى الجلد والرجم لمن يتبع أي بند من البنود التي نالت الموافقة والإقرار من اللجان المتخصصة للتحضير للمؤتمر)). وتجيء الحجة الخامسة منفرة لمجرد المشاركة ، ذلك أن مؤتمر بكين سيجمع كل أصحاب الشذوذ الجنسي، ولن يكون منبرًا مناسبًا للخطب التي تشرح الإسلام كما يقول الداعون للمؤتمر[١٠٧] .

٢- موقف الصحافة من حرية المرأة والمساواة بين الجنسين : (*)

تعد قضية المساواة بين الرجل والمرأة من أكثر القضايا التي لاقت جدلًا واسعًا بشأنها حيث قدمت المعالجات ٤ أطروحات بنسبة (٤٤. ٤٪) لتأييد دعوة

(*) انظر الجدول رقم (٧) في الملاحق.

المساواة مع تدعيمها بأربعة حجج بينما قدمت ٥ أطروحات مناقضة لهذه الدعوة بما يمثل (٥٥.٦٪) ترافقها ٨ حجج مدعمة لها، وتركزت في مجملها في نفي المساواة كتماثل تام وتطابق ونبذ دعوة المساواة في المواريث لتناقضها مع الشريعة الإسلامية .

-قدمت الأهرام ٤ أطروحات تؤيد دعوة المساواة عرضها كل من د. نادر فرجاني ود. سامية خضر، و د . صابر عمار، ود . هدى الشاوي.

- ويشير د . صابر عمار في طرحه إلى ضرورة أن تتضمن برامج الأحزاب الحفاظ على مكاسب المرأة ودعمها في مشروع قانون العمل الجديد ، ومنح المرأة العاملة الفرصة كاملة للترقي بغير قيود القانون ٥ لسنة ١٩٩١ الخاص باختيار القيادات الإدارية[١٠٨] .

- ويطالب د . نادر فرجاني بالتساوي في الدور وفي المكانة الاجتماعية بين الرجل والمرأة وأن يصلن إلى ما يتناسب مع مساهمتهن الحيوية في المجتمع ، ويقدم الكاتب ثلاث حجج تؤكد على صحة الطرح . **الحجة الأولى**: أن النساء يعانين من مكانة اجتماعية أدنى من الرجال في جميع الأعمال ، أما **الحجة الثانية** : وتشير إلى أن وجود قيود اجتماعية قاسية تهمش النساء فالمرأة لا تعتبر بوجه عام كائنًا اجتماعيًا مستقلا، وتذهب **الحجة الثالثة** : إلى أن البنات تعاني في المناطق الأفقر خاصة في الريف من استبعاد أوسع من التعليم[١٠٩] .

- وتشير د. سامية خضر في الطرح الثالث إلى ضرورة عدم التمييز والتفرقة بين الذكور والإناث ؛لأن ذلك يتعارض مع الدستور الذي كفل المساواة[١١٠] .

- وتطالب د . هدى الشناوي بضرورة تبنى ورفع شعار التساوي التام بين الجنسين في الحقوق والأعمال وفي الذات والشعور والعقل ، وتدعم الكاتبة لهذا الطرح بحجة تتميز بقدر كبير من المبالغة فتقول: « لأننا نحارب وننبذ بشدة تلك الموضوعات المشوهة التي أملتها الطبيعة البشرية وعوامل القهر والرجعية وننبذ فكرة التسيد الذكوري ولعبة السيطرة وعضلات القوة»[١١١] .

وفي مواجهة هذه الأطروحات تأتي معالجات تنبذ دعوة المساواة منطلقة من عدة اعتبارات :-

الاعتبار الأول: رفض فكرة التماثل بين الجنسين . ويقدم فهمي هويدي

طرحه في هذا الصدد قائلًا: « إن المساواة القائمة على التماثل فكرة ساذجة وغبية في آن واحد ويبرر الكاتب رفض الفكرة بحجتين ، **الأولى**: أن هذه الفكرة تسقط الفوارق بين الناس التي هي متصلة بطبائع البشر ولا علاقة لها بأفضلية أحد على أحد وتشير **الحجة الثانية**: أن المساواة فكرة غبية لأنها توفر مبررًا لكي لا يعطى كل واحد ما يستحقه[١١٢].

الاعتبار الثاني : وهو رفض فكرة التساوي في الميراث مع ملاحظة أن لوفد مصر وغيرها من الدول الإسلامية دورًا كبيرًا في تعديل البند الخاص بالمساواة بين الولد والبنت في الوثيقة حيث كان ينص مشروع الوثيقة على تساوي نصيب كل منهما فجاء التعديل بأن تتساوى البنت مع الولد في أن ترث . وبصفة عامة كانت مجهودات مصر في هذا الصدد في العناوين الرئيسية لمعظم لصحت المصرية.

– عبرت جريدة الأهرام عن رأيها في ذلك الموضوع من خلال تحقيق نشر في صفحة فكر ودين ، طرح فيه أن نظام المواريث وما يخص المرأة في الإسلام هو العدل والمتفق مع واقع طبيعة ودور المرأة . وتم تقديم حجتين مدعمتين لهذا الطرح . **الحجة الأولى**: أن المرأة قبل الإسلام كانت محرومة من الميراث فأنصفها وجعل لها حقًا . **والحجة الثانية**: أن العدل ليس في المساواة المطلقة وإنما في التوازن بين الحقوق والواجبات ، وبين الموارد والأعباء ، وأن تمييز الرجل ، يرجع إلى الالتزامات المالية التي تقع على كاهله ، فالإسلام فرض عليه القوامة وإعالة الأسرة[١١٣].

– يقدم الكاتب أحمد صلاح الدين الطرح الثاني في هذا الصدد حيث يرى أن دعوة التساوي لنصيب المرأة بالرجل هو دعوة خاطئة، وصاحب الطرح حجتين تؤكدان تكريم الإسلام للمرأة والحكمة في عدم التساوي فتشير الحجة الأولى أن المرأة ، قبل الإسلام كانت هي نفسها تورث كأصل من أصول التركة . أما الحجة الثانية فتبرر عدم التساوي بأن الرجل في الإسلام هو المكلف أصلا بالإنفاق على الأسرة والمرأة ليست مكلفة حتى بالإنفاق على نفسها[١١٤].

– قدمت روز اليوسف طرحًا مؤيدًا لقضية المساواة بين الرجل والمرأة وذلك من خلال مقال محمود التهامي الذي يرد فيه على موقف الأزهر من المؤتمر

حيث جاء الطرح في رسالة بعثتها د . شيرين أبو النجا نشرها محمود التهامي في داخل المقال أكدت فيها على مطلب المساواة وأنها حق أساسي وتقدم مبرراتها هذا الصدد من خلال ثلاث حجج تؤكد جميعها أن الإسلام قد ساوى بين الجنسين فتتساءل **الحجة الأولى**: « أليست هذه المساواة هي التي كرم بها الإسلام المرأة » **والحجة الثانية**: أن ما يقال عن التنافس الذي تنادى به الوثيقة هو من قبل المبالغة . أما الحجة الثالثة فتتساءل ، ألم تكن النساء في عصر الرسول ﷺ متكافئات مع الرجال في العمل والعلم وقرض الشعر ويطلبن الطلاق، ويسألن ويعترضن ؟[١١٥] .

الصحف الحزبية المعارضة :

قدمت جريدة (الشعب) طرحين ترافقهما ثلاث حجج يرفضان دعوة المساواة . وتقول **الحجة الأولى** في هذا الصدد والتي جاءت في بيان هيئة كبار العلماء بالسعودية: « إن المرء يستشعر في جميع أجزاء الوثيقة دعوة مغلوطة إلى التماثل التام ، والتطابق الكامل بين الجنسين». ويستند الصرح إلى حجة تستدل على أن المساواة في الإسلام لا تعنى التماثل .. رغم أن الإسلام ساوى بين الرجل والمرأة في أصل الخلقة من نفس واحدة ، والمسؤولية، وساوى بينهما في ثواب الله عز وجل وفي عمارة الأرض، وفى حق التملك والمسؤولية عن البيت وفى ممارسة العمل المهني[١١٦] .

- يقدم الطرح الثاني (للشعب) لدعوة تحرير المرأة ومساواتها بالرجل اتهاما بأنها تسعى إلى تحرير المرأة من القيم والأخلاق الفاضلة وجعلها كالحيوان يتم افتراسه في أي وقت ومن أي شخص[١١٧] . ويتم تدعيم الأطروحة بحجتين مدعمتين ترى **الأولى**: أن منهجهم الذي أتوا به يبيح للمرأة أن تصادق من تشاء الحجة الثانية دعوة الحرية ؛لأن الإسلام أعطى المرأة من احقوق بقدر ما كانت مسلوبة ومضطهدة ومظلومة قبل الإسلام وأي انحراف عن هذا المنهج سوف يضربها ولن يضيف لها جديد

- قدمت «العربي» طرحًا واحدًا فيما يختص بقضية حرية المرأة ومساواتها بالرجل وذلك من خلال مقال للكاتبة منى حلمي تصاحبه ثلاث حجج تدافع عن حرية المرأة بالإباحية حيث تتساءل في طرحها «لماذا لا يرى البعض حرية

المرأة إلا مرادفًا للانحلال والإباحية وإثارة الفوضى؟)). وتتساءل أيضًا في الحجة الأولى ((ما العلاقة بين طموح المرأة إلى الحرية والمساواة ، وبين ضياع الأخلاق ومخالفة الشرائع؟)).

وتؤكد **الحجة الثانية**: أن المرأة الحرة هي الأكثر قدرة على الفعل المسؤول الذي ينهض بها وبمجتمعها . وتدين الحجة الثالثة المعارضين لدعوة الحرية والمساواة قائلة : ((إن الربط العضوي دائم التكرار بين تحرير النساء عن جهة وبين الأخلاق والتقاليد يعنى أن المرأة في نظر البعض ليست إلا كائنًا قاصرًا عاجزًا عن تمييز السلوك السليم وكائن تحركه غرائزه دون ضبط[١١٨].

٣- موقف الصحافة من اشتغال المرأة بالعمل السياسي:

قدمت جريدة الأهرام أطروحتين تناقشان أهمية مشاركة المرأة في العمل السياسي . دعم الطرح الأول حق المرأة في الممارسات السياسية بل تأييد رئاسة المرأة لحزب سياسي وتواجدها على الساحة السياسية من جديد وكانت مناسبة هذا الطرح إقدام أول سيدة مصرية لتأسيس حزب ورئاسته واستدل الطرح على أن ((المرأة لم تلاق مشقة ، وهل وجدت تاتشر مشقة عندما رأست الوزارة في بريطانيا أو وجدت بنظير بوتو مشقة في إدارة بلادها؟ [١١٩].

وقدم د . عبد المجيد فراج الطرح الثاني في هذا الصدد يدعو لإنشاء حزب للمرأة يكون امتدادًا لفكر درية شفيق مؤسسة حزب أو جماعة بنت النيل . ويقدم الكاتب حجة تدعم الطرح وتبرره من منطلق أن ذلك سيكون انجازًا كبيرًا أن يولد حزب للمرأة تختلط فيه الأفكار الشعبية للجماهير بأفكار الصفوة ويصبح الحزب حريصًا على هذه الأفكار [١٢٠].

- من الملاحظ أن أثناء انعقاد المؤتمر وفي فترة الإعداد له لم يكن هناك اهتمام كبير من جانب الصحف المصرية بمعالجة هذه القضية إلا أنه يلاحظ أن هذا الموضوع قد عولج بكثرة ، وأدلت معظم الصحف بدلوها في هذا الشأن بمناسبة الانتخابات التي أجريت في العام نفسه ومن ثم وجدنا الصحف خاصة الصفحات الخاصة بالمرأة تعنى بتشجيع المرأة على المشاركة في الانتخابات كما قدمت الصحف الحزبية الدعم والتأييد للنساء المرشحات على مبادئ الحزب .

موقف الأهرام من عدة قضايا تتعلق بالمرأة:

ساعد الصدور اليومي لجريدة الأهرام على تناولها للعديد من القضايا الخاصة بالمرأة، والتي ندرت معالجتها في الصحف الأخرى ذات الصدور الأسبوعي، ومنها: قضايا الختان، والطفلة الأنثى، وقانون الجنسية، وحق المرأة المطلقة في مسكن الزوجية.

أولا : قضية الختان:

قدمت الأهرام طرحين في هذا الصدد تصاحبهما ٥ حجج ضد إجراء عملية الختان للأنثى.

- قدم د. عبد العظيم رمضان طرحًا يناهض عمليات الختان في مصر مستشهدًا بأثارها السلبية النفسية والطبية حيث يقدم طرحه القائل: لابد من الرفض الكامل والمطلق للعمليات غير الإنسانية لختان الإناث، ويؤكد طرحه من خلال ثلاث حجج، ترى الحجة الأولى: «أن لهذه العملية أثرها المدمر على كيان الأسرة وعلى نفسية المرأة» وتستشهد الحجة الثانية: بالأثر السلب فسيولوجيًا حيث تتعرض الأنثى للحرمان من عضو طبيعي خلقة الله لها وتنفى الحجة الثالثة الصلة الدينية بالختان، فلا توجد أية إشارة إلى ختان الأنثى في القرآن الكريم، وما هو منسوب للرسول ﷺ قال عنه الشيخ سيد سابق إنها أحاديث ضعيفة(١٢١).

- قدمت الطرح الثاني في هذا الشأن د. نوال السعداوي حيث جاء طرحها ردًا على قرار وزير الصحة بإجراء عمليات الختان في العقوبة على من يجريها خارج هذا النطاق. حيث أكدت على ضرورة إلغاء هذه العملية تمامًا واستندت في ذلك إلى أن قطع عضو من جسد المرأة يسلبها القوة النفسية للدفاع عن كونها إنسانًا وليس عبدًا(١٢٢).

ثانيًا: قضايا الطفلة (الأنثى)

حرصت الأهرام على المتابعة الخبرية لما أثارته الوثيقة من مناقشات في أروقة المؤتمر فما يتعلق بالطفلة الأنثى كما اهتمت برصد واقع الطفلة المصرية وذلك من خلال ٣ أطروحات تؤكد جميعها على التمايز بين الولد والبنت جاء

الطرح الأول في هذا الصدد مؤكدًا أن الطفلة وان كانت تشارك الطفل الذكر في مشكلات ثلاث إلا أن الطفلة هي الأكثر تعرضًا ومواجهة لهذه المشكلات التي تتركز في التسرب من التعليم الأساسي، وارتفاع نسبة عمالتها، وغياب حقوق الطفلة العاملة [١٢٣].

- وترى سامية خضر أن نساء مصر مع مثقفيها لم يستطيعوا التضامن لانتشال السواد الأعظم من الفتيات من البؤس والفقر والمرض والجهل والانهيار الحضاري [١٢٤]. وتقدم الطرح الثالث السيدة كارول بيلا المدير التنفيذي بمنظمة اليونيسيف والتي ترى أن قضية الفتاة هي واحدة من أهم قضايا المرأة وتشير إلى أن الفتاة تعانى من التفرقة بينها وبين الفتى في فرص التعليم والصحة والغذاء وهي التي تقوم بالأعمال المنزلية كالبحث عن المياه والوقود ورعاية الأخوات.

ثالثًا: قانون الجنسية

قدمت الجريدة طرحًا يؤكد حق أبناء المرأة المتزوجة من أجنبي في الحصول على الجنسية، عرضه صابر عمار حيث أكد على ضرورة أن تتضمن البرامج الخاصة بالأحزاب ومرشحيها تعديلًا لقانون الجنسية بما يحقق المساواة لأبناء الزوجة المصرية من زوج أجنبي بمنحه جنسية الأم بشرط التنازل عن جنسية الأب [١٢٦].

في إطار الاهتمام بقوانين الأحوال الشخصية فيما يختص بحقوق المرأة المطلقة أكد الكاتب صابر عمار في طرحه ضرورة إعادة النظر في قوانين الإسكان وإقرار حق الزوجة المطلقة في الاحتفاظ بمسكن الزوجية بغض النظر عن كونها حاضنة أم لا [١٢٧].

مناقشات النتائج والاستخلاصات العامة

عن تغطية الصحافة لقضايا المرأة في مؤتمر السكان ١٩٩٤ ومؤتمر بكين ١٩٩٥

١- على الرغم مما تضمنته الوثيقتان اللتان خرجتا عن المؤتمرين من بنود تشخص وتعالج بعض المشكلات التي تعانى منها المرأة ، إلا أن الصحافة المصرية قد ركزت اهتمامها على قضايا لا تشكل أولوية للمرأة المصرية في إطار قيمنا وتقاليدنا التي تستمد من الدين الإسلامي وغيره من موروثات ثقافية والتي تجعل من مسائل مثل الإجهاض والحرية الجنسية وغيرها من قضايا خلافية على الصعيد العالمي والصحفي قضايا محسومة بالنسبة للمرأة المصرية حيث إن لها قناعاتها الخاصة بشأنها .

٢- ويرجع السبب في ذلك أن الصحف التي لها مواقف مؤيدة من قضايا المرأة وأحقيتها في أن تشارك بفعالية في قضايا مجتمعها، قد انساقت بوعي أو بدون وعى إلى حصر نفسها فقط في رد الفعل لما تثيره الصحف المعارضة للمؤتمرين من آراء وأفكار التي رأت أن الهدف منها هو إباحة وتقنين الشذوذ والإجهاض والزنى.. ومن ثم فإن الأهرام (على سبيل المثال) قد اكتفت بالمرجعية الإسلامية لدحض أقوال المعارضة وقد أدى ذلك – أي اتخاذ مواقف رد الفعل - إلى غياب كثير من القضايا المهمة التي تشكل أولويات اهتمام المرأة المصرية . ومن ثم ضاعت فرصة مهمة على المرأة في أن تبسط الصحافة قضاياها ومشكلاتها التي تعانى منها أمام الرأي العام وأمام المسؤولين مما يمكن أن يساعدها على تكوين وعى عام بأهمية دور المرأة في المحتمع ويساندها كي تتخلص من العقبات التي تواجهها .

٣- كشفت الدراسة أن عددًا من الكتاب المتحمسين لقضايا المرأة قد وقعوا في فخ التبعية لأجندة اهتمامات غربية تعني المرأة الغربية في الأساس مما يساعد على إغفال خصوصية قضايا المرأة المصرية في ضوء الأوضاع الفكرية والسياسية والاقتصادية السائدة في المجتمع ، فالمشاركة السياسية ونفاذ المرأة إلى

مراكز صنع القرار أمر هام ولكنه لا يتساوى في أهميته بالتأكيد مع الدعوة إلى محو أمية النساء، أو إنقاذ النساء في الريف والعشوائيات في المدن مما يعانين من فقر ومرض فضلا عن تعسف الرجل ضدهن في تلك الأوساط . وعلى الرغم من إيماني الخاص أن تلك المشكلات (الأمية والفقر والبطالة) وغيرها هي مشكلات مجتمع يعانى منها الرجل والمرأة معًا ولكن وقعها دائمًا يكون أشد وطأة على المرأة في ضوء القهر الاجتماعي والاستبعاد الذي يمارس ضدها أو تمارسه ضد نفسها نتيجة إحساسها بالدونية.

٤- عبرت «الأهرام» في أغلب معالجاتها لقضايا المرأة في مؤتمر السكان عن وجهة النظر الرسمية وفتحت صفحاتها للرد على المعارضين . في حين أنها فيما يتعلق بمؤتمر بكين أفسحت مساحة للمعارضين لما تضمنته وثيقة المؤتمر من أفكار تخص المرأة إلا أن الصحيفة في تغطيتها الخبرية قد حرصت دائمًا على إبراز تمسك مصر بالمحافظة على قيمها الدينية ، ورفض كل ما من شأنه أن يتعارض مع الدين الإسلامي والخصوصية الثقافية للشعب المصري.

٥- كانت جريدة «الأهرام» من خلال تغطيتها للمؤتمرين أكثر الصحف حرصًا على عدم استنزاف جهودها الصحفية في التعرض لموضوعات خلافية غير مجدية فى الوقت نفسه محسومة . حيث برزت عنايتها ببعد التنمية وعلاقته بالسكان وتأثير الفقر والتفاوت بين دول الشمال والجنوب على التنمية . وذلك في إطار معالجتها لمؤتمر السكان . كما ركزت بالنسبة لمؤتمر المرأة على تأثير سياسات التكيف الهيكلي للإصلاح الاقتصادي على التنمية ومستويات معيشة رجال ونساء الطبقات الكادحة .

٦- اتخذت جريدة العربي موقفاً مؤيدًا لمؤتمر السكان وانعقاده بالقاهرة ونشرت ما يحمل إشادتها بالقيادة السياسية لقدراتها على إنجاح المؤتمر. إلا أنها نددت بما تضمنته الوثيقة من تشجيع للقطاع الخاص وربط التمويل الدولي بالتحول إلى اقتصاد السوق . كما أكدت في إطار تغطيتها لمؤتمر بكين على أن أحوال المرأة لن تتحسن إلا في ظل إستراتيجية تنموية . وبصفة عامة غلب على التغطية الصحفية لجريدة (العربي) الصبغة التقريرية .

٧- استغلت (الوفد) عقد مؤتمر السكان بالقاهرة و'لصراع الذي نشب حول بنود وثيقته كأداة للصراع السياسي والحزبي مع الحكومة ومن ثم نجد أنها اتخذت مواقف رفض لا تتفق مع توجهها الليبرالي. واعتمدت في الغالب على التغطية الخبرية التقريرية لمؤتمر المرأة ببكين كما أنها أكدت رفضها لكل ما يمس القيم الدينية .

٨-قادت جريدة (الشعب) الهجوم الضاري ضد المؤتمرين وخصصت صفحاتها لتأكيد أن الوثيقتين الصادرتين عنهما إنما تهدفان إلى هدم الأسرة ، وتقنين الزنى ، وتشجيع الشذوذ ،ومحاربة الدين . كما اعتبرت أن الوثيقتين إنما ينبعان عن مؤامرة غربية للقضاء على الإسلام ، وفرض أنماط سلوكية غربية على المرأة المسلمة . مما وجه كافة المعالجات الصحفية في هذا الإطار ، فالصحف المؤيدة للمؤتمرين تسعى جاهدة لنبذ ونفى هذا الطرح ، أما الآراء المعارضة فتحاول أن تستند إلى حجج وأدلة لتأكيد ما تنشره ((الشعب)).

ومن ثم فلن نكون مبالغين إذا أكدنا أن الشعب قد وجهت أسلوب التغطية الصحفية للمؤتمرين في معظم الصحف المدروسة .

الهوامش

(١) مارلين تادوس وآخرون ، المواطنة المنقوصة ، تهميش المرأة في مصر (القاهرة مركز الدراسات والمعلومات القانونية لحقوق الإنسان ،١٩٩٥) ، ص ١٣ .
(٢) إيناس طه ، مؤتمر بكين بين الخصوصية والعالمية ، كراسات إستراتيجية السنة الخامسة ، العدد ٣٢ القاهرة : مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية في الأهرام ، ١٩٩٥) ص ٢.
(٣) تقرير المؤتمر العالمي الرابع المعنى بالمرأة ٤- ١٥ سبتمبر ١٩٩٥ ، الأمم المتحدة ، ص ١٧ .
(٤) إيناس طه ، مرجع سابق ء ص ٢٠.
(٥) مارلين نصر، التصور القومي في فكر جمال عبد الناصر (١٩٥٢-١٩٧٠) دراسة في علم المفردات والدلالة ط١ (القاهرة : دار المستقبل الغربي، ١٩٨١) ص ٥٣-٥٤.
(٦) المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ، إدارة الأمم المتحدة للإعلام ، موجز لبرنامج العمل الصادر عن المؤتمر الدولي المعنى بالسكان والتنمية ٥ – ١٣ سبتمبر.
(٧) الأهرام ٣٠/ ٨/ ١٩٩٤، ص٣.
(٨) الأهرام ٤/ ٩/ ١٩٩٤ ، ص ٧.
(٩) الأهرام ١/ ٩/ ١٩٩٤ ، ص ١.
(١٠) الأهرام ٤/ ٩/ ١٩٩٤ ، ص ٧.
(١١) الأهرام ٧/ ٩/ ١٩٩٤ ، ص ١ .
(١٢) الأهرام ٨/ ٩/ ١٩٩٤ ، ص ١ .
(١٣) الأهرام ٧/ ٩/ ١٩٩٤ ، ص ٤.
(١٤) الأهرام ٧/ ٩/ ١٩٩٤ ، ص ٤.
(١٥) الأهرام ٩/ ٩/ ١٩٩٤ ، ص ٥.
(١٦) الأهرام ٩/ ٩/ ١٩٩٤ ، ص ٣.
(١٧) الأهرام ٢/ ٨/ ١٩٩٤ ، لمصر .. لا لمؤتمر السكان ، مرسي عطا الله ، ص٥.
(١٨) الأهرام ٢٩/ ٨/ ١٩٩٤ ، مؤتمر السكان ومستقبل الإنسان ، محمد باشا، ص٥.
(١٩) الأهرام ٢٩/ ٨/ ١٩٩٤ ، مؤتمر السكان والحقائق الضائعة أسامة سرايا، ص٥.
(٢٠) الأهرام ٩/ ٩/ ١٩٩٤ ، بهدوء إبراهيم نافع ، ص١.
(٢١) الأهرام ١١/ ٩/ ١٩٩٤ ، مجرد رأى صلاح منتصر.
(٢٢) الأهرام ١٥/ ٩/ ١٩٩٤ ، السد الذي اصطدم به الإرهاب في المؤتمر، محمد سلماوي ، ص٨.
(٢٣) الشعب ١٢/ ٨/ ١٩٩٤ ، ص ٥.
(٢٤) الشعب ١٩/ ٨/ ١٩٩٤ ، قرارات مؤتمر إبادة البشر، عادل حسين ، ص ٥.
(٢٥) الشعب ٩/ ٩/ ١٩٩٤ ، ماذا تقول وثائقهم المعلنة وغير المعلنة ، عادل حسين ، ص ٥.
(٢٦) الشعب ١٦/ ٨/ ١٩٩٤ ، ارجموا هذا المؤتمر ، زينب عبد العزيز.
(٢٧) الشعب ١٩/ ٨/ ١٩٩٤ ، هذا ديننا، محمد الغزالي ، ص١٢.
(٢٨) الشعب ٢٣/ ٨/ ١٩٩٤ ، هذا المؤتمر مشبوه ، أحمد الملط، ص ٥.
(٢٩) الشعب ٢/ ٩/ ١٩٩٤ ، الشيخ الشعراوي يرد على وثيقة مؤتمر السكان ، ص ٣.
(٣٠) الشعب ٩/ ٨/ ١٩٩٤ ، لا تقلصوا إمكاناتنا البشرية ، معمد حلمي مراد، ص٥.
(٣١) الأهالي ١/ ٩/ ١٩٩٤ ، مؤتمر السكان .. ترحيب ولكن لطفي واكد ، ص١ .
(٣٢) الأهالي ١٤/ ٩/ ١٩٩٤، تحية واجبة ، رفعت السعيد، ص ٥.

(٣٣) العربي ٥/ ٩/ ١٩٩٤ ، لوجه الوطن ، عبد الحليم قنديل ، ص ١ .
(٣٤) العربي ٥/ ٩/ ١٩٩٤ ، تهميش الأساسيات في وثيقة مؤتمر السكان ،عصام الحناوي، ص١١ .
(٣٥) الوفد ١٥/ ٩/ ١٩٩٤ ، في الممنوع ، مجدي مهنا، ص ٩ .
(٣٦) الأهرام ٣٠/ ٨/ ١٩٩٤ ، حوار مع سعد الدين إبراهيم ، ص ٣.
(٣٧) الأهرام ٢٩/ ٨/ ١٩٩٤ ، البعد الاجتماعي لضبط النسل ، بدر الدين على، ص٥ .
(٣٨) الأهرام ١٤/ ٩/ ١٩٩٤ ، أسراب الحراد. يحيى الرخاوي، ص ١٠ .
(٣٩) الأهرام ١٤/ ٩/ ١٩٩٤ ، ماذا يمكن تفعل مصر، جمال مختار، ص ١٠ .
(٤٠) الأهرام ١٥/ ٩/ ١٩٩٤ ، خرافة الكم في عصر الكيف ، إكرام لمعى، ص٥ .
(٤١) الشعب ٩/ ٨/ ١٩٩٤ ، لا تقلصوا إمكاناتنا البشرية ، محمد حلمي مراد، ص ٥ .
(٤٢) الشعب ١٢/ ٨/ ١٩٩٤ ، الدراسات لغربية تكشف الهدف الحقيقي لمؤتمر إبادة البشر والمسلمين ، عادل حسين ، ص٥ .
(٤٣) الشعب ٢٦/ ٨/ ١٩٩٤ ، كل ما جاء في وثيقة المؤتمر عن التنمية وتحرير المرأة يخالف الإسلام ، عادل حسين ، ص ٥ .
(٤٤) الشعب ٦/ ٩/ ١٩٩٤ ، الإجهاض أشنع جرائم القتل، عادل حسين ، ص٥ .
(٤٥) الشعب ٩/ ٩/ ١٩٩٤ ، الحقائق العائبة . ص ٣.
(٤٦) الشعب ٢٣/ ٨/ ١٩٩٤ ، بيان من الإخوان المسلمين حول مؤتمر السكان والتنمية ، ص ٧.
(٤٧) الأهالي ١٤/ ٩/ ١٩٩٤، ص٥ .
(٤٨) العربي ٥/ ٩/ ١٩٩٤ ، مشكلة مصر الأولى ليست في زيادة السكان، ص١١ .
(٤٩) الأهرام ٧/ ٩/ ١٩٩٤ ، ص ٣.
(٥٠) الأهرام ٨/ ٩/ ١٩٩٤ ، من قريب ، سلامة أحمد سلامة ، ص١٠ .
(٥١) الأهرام ٨/ ٩/ ١٩٩٤ ، ص١ .
(٥٢) العربي ١٢/ ٩/ ١٩٩٤ ، إمام المسجد الأقصى في حوار مع العربي، ص ٤ .
(٥٣) الأهرام ١٣/ ٩/ ١٩٩٤ ، حوار مع وزير الصحة ، ص ٩ .
(٥٤) الأهرام ١٣/ ٩/ ١٩٩٤ ، الأديان لا تقر ختان الإناث ، ص ٩ .
(٥٥) الوفد ١٥/ ٩/ ١٩٩٤ ، الختان جريمة في حق البنات ، ص ٣.
(٥٦) الشعب ٩/ ٨/ ١٩٩٤ ، مؤتمر السكان وتوابعه ، نعمات أحمد فؤاد، ص ٤ .
(٥٧) الشعب ٩/ ٨/ ١٩٩٤ ، كل ما جاء في وثيقة المؤتمر عن التنمية وتحرير المرأة يخالف الإسلام ، عادل حسين ، ص ٥ .
(٥٨) تقرير المؤتمر العالمي الرابع المعنى بامرأة ، الأمم المتحدة المؤتمر العالمي الرابع بالمرأة الصين ،٤- ١٥ سبتمبر ١٩٩٥ .
(٥٩) إيناس طه ، مرجع سابق ، ص ٣٣.
(٦٠) الأهرام ٧/ ٩/ ١٩٩٥ ، ص١ .
(٦١) الأهرام ٣١/ ٧/ ١٩٩٥ ، ص٥ .
(٦٢) الأهرام ٧/ ٩/ ١٩٥ ، ص ٦.
(٦٣) الأهرام ١٦/ ٩/ ١٩٩٥ ، ص ٥ .
(٦٤) المصدر السابق نفسه .
(٦٥) الأهرام ٢١/ ٨/ ١٩٩٥ ، ص ٧.
(٦٦) روز اليوسف ، ٢٨/ ٨/ ١٩٩٥ .

(٦٧) روز اليوسف ، ١١/ ٩/ ١٩٩٥ ، ١٨/ ٩/ ١٩٩٥ .
(٦٨) الشعيب ٢٢/ ٨/ ١٩٩٥ ، ص٥.
(٦٩) الشعب ٢٢/ ٨/ ١٩٩٥ ، ص ١ ، ٣.
(٧٠) الشعب ٢٩/ ٨/ ١٩٩٥ .
(٧١) العدد السابق نفسه.
(٧٢) العدد السابق نفسه .
(٧٣) الأهالي ٦/ ٩/ ١٩٩٥ ، الفقر والتنمية ، والقضية.
(٧٤) الأهالي ١٣/ ٩/ ١٩٩٥ ، تقرير الحكومة المصرية في بكين كله تمام يا فندم ، ص٥.
(٧٥) الأهالي ٢/ ٩/ ١٩٩٥ ، ص ٥.
(٧٦) العربي، ٢٨/ ٨/ ١٩٩٥ ، ص ٥.
(٧٧) العربي ٤/ ٩/ ١٩٩٥ .
(٧٨) العربي ٤/ ٩/ ١٩٩٥ .
(٧٩) العربي، ١١/ ٩/ ١٩٩٥ ، حكومة الصين تحذر من حاملات الإيدز.
(٨٠) العربي، ٢/ ١٠/ ١٩٩٥ ، نساء في مؤتمر بكين لا يعرفن شيئًا عن المرأة ، ص ٧.
(٨١) العربي ، ٢٨/ ٨/ ١٩٩٥ ، في مؤتمر بكين الزواج لا يهم .
(٨٢) الأهرام ٢٨/ ٩/ ١٩٩٥ مشكلات أعداء المرأة على طريق الحرير إلى بكين، سعد الدين إبراهيم ، ص ٧.
(٨٣) الأهرام ٢٨/ ٨/ ١٩٩٥ ، أحلام البنات ، بهيرة مختار، ص ٣.
(٨٤) الأهرام ٣٠/ ٨/ ١٩٩٥ ، مجرد رأى، صلاح منتصر، ص ٧.
(٨٥) الأهرام ٣/ ٩/ ١٩٩٥ ، مؤتمر بكين .. خطة عمل للمساواة والتنمية والسلام بطرس غالى ص ٧.
(٨٦) الأهرام ٥/ ٩/ ١٩٩٥، رأى الأهرام ، ص ٧.
(٨٧) الأهرام ٥/ ٩/ ١٩٩٥ ، مؤتمر بكين وإشارة مرور، إيناس طه ، ص ٧.
(٨٨) الأهرام ١٢/ ٩/ ١٩٩٥ ، مؤتمر المرأة والمؤامرة الغربية المزعومة ، عادل أبو زهرة ، ص ٧.
(٨٩) الأهرام ١٢/ ٩/ ١٩٩٥ ، لا تعارض بين الدين وبكين ، نبيل عمر، ص٧.
(٩٠) الأهرام ٤/ ٧/ ١٩٩٥ ، صندوق الدنيا، أحمد بهجت ، ص ٢.
(٩١) الأهرام ٢٢/ ٨/ ١٩٩٥ ، مشكلة وثيقة بكين ١ فهمي هويدي، ص ٥.
(٩٢) الأهرام ٢٩/ ٨/ ١٩٩٥ ، مملكة النساء ليست حلا، فهمي هويدي، ص٧.
(٩٣) الأهرام ٣٠/ ٧/ ١٩٩٥ ، طريقي ليس إلى بكين . نوال السعداوي، ص١ .
(٩٤) الأهرام ٢٩/ ٨/ ١٩٩٥ ، المرأة بين معطيات الإسلام ومؤتمر بكين ، ص٧.
(٩٥) الأهرام ٢٩/ ٨/ ١٩٩٥ ، وثيقة ضد الفسيولوجيا والتاريخ والقيم ، عادل صادق ، ص ٧.
(٩٦) الأهرام ١/ ٩/ ١٩٩٥، حوار مع د . محمد سليم العوا، ص٧.
(٩٧) الأهرام ١٢/ ٩/ ١٩٩٥ ، يستحيل تشكيل أفراد جديدة في مؤتمر بكين ، ص ٧.

(٩٨) الشعب ١/ ٨/ ١٩٩٥، في مؤتمر المرأة ببكين، صبحي البحيري.
(٩٩) الشعب ٢٩/ ٨/ ١٩٩٥، آمال الشعوب الإسلامية معلق على موقف الأزهر، ص٣.
(١٠٠) الشعب ٢٩/ ٠١/ ١٩٩٥، ص ٣.
(١٠١) الشعب ٥/ ٩/ ١٩٩٥، ص ٤.
(١٠٢) الأهالي ٦/ ٩/ ١٩٩٥، حوار مع سعد الدين إبراهيم، ص ٥.
(١٠٣) الأهالي ٦/ ٩/ ١٩٩٥، حوار مع وزير السكان، ص ٥.
(١٠٤) الأهالي ٦/ ٩/ ١٩٩٥، الطريق إلى بكين ومنها، فريدة النقاش، ص ٥.
(١٠٥) الأهالي ٦/ ٩/ ١٩٩٥، القيم والتقاليد الدينية بين المثل المجرد والواقع، خليل عيد الكريم، ص ٥.
(١٠٦) الوفد ٢٤/ ٨/ ١٩٩٥، مؤتمر بكين .. وقفة للانطلاق، كاميليا شكري، ص ٧.
(١٠٧) الوفد ٣/ ٨/ ١٩٩٥، أم مؤتمر تدمير الأسرة ..٣، أحمد أبو الفتح، ص ٣.
(١٠٨) الأهرام ٦/ ٨/ ١٩٩٥، المرأة المصرية بين بكين وبولاق، صابر عمار، ص ٥.
(١٠٩) الأهرام ٢/ ٨/ ١٩٩٥، عن تهميش النساء في مصر، ص ٥.
(١١٠) الأهرام ٧/ ٩/ ١٩٩٥، لكرامة الرجل .. لا للمرأة، سامية خضر، ص٧.
(١١١) الأهرام ٣١/ ٨/ »١٩٩، المرأة إنسانًا ومواطنًا، هدي الشناوي، ص٧.
(١١٢) الأهرام ٢٢/ ٩/ ١٩٩٥، مملكة النساء ليست حلا، فهمي هويدي، ص ٧.
(١١٣) الأهرام ٢٢/ ٩/ ١٩٩٥، ميراث المرأة نمة العدالة.
(١١٤) الأهرام ١٧/ ٩/ ١٩٩٥، المرأة والميراث في الإسلام أحمد صلاح الدين، ص ٧.
(١١٥) روز اليوسف، ٢٨/ ٨/ ١٩٩٥، شيخ الأزهر وحرية النساء، محمود التهامي، ص٣-٥.
(١١٦) الشعب ٥/ ٩/ ١٩٩٥، ص ٤.
(١١٧) الشعب ٢٩/ ٨/ ١٩٩٥، آمال الشعوب الإسلامية معلقة على موقف الأزهر، صبحي البحيري، ص ٣.
(١١٨) العربي، ٢٠/ ١١/ ١٩٩٥، الأخلاق والتقاليد والمرأة، منى حلمي، ص١١.
(١١٩) الأهرام، ٢٧/ ٩/ ١٩٩٥، حوار مع أول رئيسة حزب في مصر في انتظار قرار لجنة الأحزاب ص ٦.
(١٢٠) الأهرام »٣/ ٨/ ١٩٩٥، بنت النيل، ص ٧.
(١٢١) الأهرام ٢٦/ ٨/ ١٩٩٥، أنهم يغيرون خلق الله، عبد العظيم رمضان، ص ٧.
(١٢٢) الأهرام ٧/ ٦/ ١٩٩٥، نوال السعداوي.
(١٢٣) الأهرام ٤/ ٨/ ١٩٩٥، ٣ مشاكل تواجه الطفلة الأنثى في مصر.
(١٢٤) الأهرام ٧/ ٩/ ١٩٩٥، لكرامة الرجل .. لا للمرأة، سامية خضر، ص٧.
(١٢٥) الأهرام ٥/ ٩/ ١٩٩٥.
(١٢٦) الأهرام ٩/ ٨/ ١٩٩٥، المرأة المصرية بين بكين وبولاق، صابر عمار، ص ٥.
(١٢٧) المصدر السابق نفسه.

جداول الدراسة الخاصة بمؤتمر السكان

جدول رقم (١)

الموقف من استضافة القاهرة لمؤتمر السكان ومن وثيقته وبرنامج عمله

الموقف / الصحيفة	مؤيد				معارض			
	عدد الأ روحات	النسبة %	عدد الحجج	النسبة %	عدد الأ روحات	النسبة %	عدد الحجج	النسبة %
الأهرام	١٢	١٠٠	٢٤	١٠٠	–	–	–	–
الشعب	–	–	–	–	١٧	١٠٠	٢٧	١٠٠
الوفد	٣	٦٠	١	٣٣,٣	٢	٤٠	٢	٦٦,٧
الأهالي	٤	١٠٠	٧	١٠٠	–	–	–	–
العربي	–	–	–	–	٢	١١٠	٩	١٠٠
المجموع	١٩	٤٧,٥	٣٢	٥٤,٧	٢١	٥٢,٥	٣٨	٥٤,٣

جدول رقم (٢)

الموقف من دعوة تنظيم الأسرة

الموقف / الصحيفة	مؤيد				معارض			
	عدد الأ روحات	النسبة %	عدد الحجج	النسبة %	عدد الأ روحات	النسبة %	عدد الحجج	النسبة %
الأهرام	٥	١٠٠	١٧	١٠٠	–	–	–	–
الشعب	–	–	–	–	٨	١٠٠	١٠	١٠٠
الوفد	–	–	–	–	–	–	–	–
الأهالي	١	١٠٠	٧	١٠٠	–	–	–	–
العربي	–	–	–	–	١	١٠٠	٣	١٠٠
المجموع	٦	٤٠	١٨	٥٨	٩	٦٠	١٣	٤٢

جدول رقم (١)

الموقف من الإجهاض

الموقف / الصحيفة	مؤيد				معارض			
	عدد الأ روحات	النسبة ٪	عدد الحجج	النسبة ٪	عدد الأ روحات	النسبة ٪	عدد الحجج	النسبة ٪
الأهرام					٣	١٠٠	–	–
الشعب								
الوفد								
الأهالي								
العربي					١	١٠٠	–	–
المجموع					٤	١٠٠		

جدول رقم (٢)

الموقف من الختان

الموقف / الصحيفة	مؤيد				معارض			
	عدد الأ روحات	النسبة ٪	عدد الحجج	النسبة ٪	عدد الأ روحات	النسبة ٪	عدد الحجج	النسبة ٪
الأهرام					٣	١٠٠	٣	١٠٠
الشعب								
الوفد					٦	١٠٠	٧	١٠٠
الأهالي								
العربي								
المجموع					٨	١٠٠	١٠	١٠٠

جدول رقم (٥)

الموقف من دعوة المؤتمر للمساواة بين الجنسين

الموقف / الصحيفة	مؤيد				معارض			
	عدد الأسروحات	النسبة ٪	عدد الحجج	النسبة ٪	عدد الأسروحات	النسبة ٪	عدد الحجج	النسبة ٪
الأهرام								
الشعب					٢	١٠٠	٦	١٠٠
الوفد								
الأهالي								
العربي								
المجموع					٢	١٠٠	٦	١٠٠

جدول الدراسة الخاصة بمؤتمر المرأة

الموقف من المؤتمر ووثيقته وبرنامج عمله

جدول رقم (٦)

الموقف / الصحيفة	مؤيد				معارض			
	عدد الأسروحات	النسبة ٪	عدد الحجج	النسبة ٪	عدد الأسروحات	النسبة ٪	عدد الحجج	النسبة ٪
الأهرام	٩	٥٣	١٢	٤٣	٨	٤٧	١٦	٥٧
الشعب					٥	١٠٠	١٠	١٠٠
الوفد	١	٥٠	٢	٢٨,٦	١	٥٠	٥	٧١,٤
الأهالي	٥	١٠٠	٥	١٠٠				٤
العربي								
المجموع	١٥	١٠٠	١٩	٣٨	١٤	٤٨	٣١	٦٢

جدول رقم (٧)

الموقف من حرية المرأة والمساواة بين الجنسين

الموقف / الصحيفة	مؤيد				معارض			
	عدد الأسروحات	النسبة ٪	عدد الحجج	النسبة ٪	عدد الأسروحات	النسبة ٪	عدد الحجج	النسبة ٪
الأهرام	٤	٥٧	٤	٤٤	٣	٤٣	٥	٥٦
الشعب					٢	١٠٠	٣	١٠٠
الوفد								
الأهالي	١	١٠٠	٣	١٠٠				
العربي	١	١٠٠	٣	١٠٠				
المجموع	٦	٥٤,٥	١٠	٥٥,٦	٥	٤٥,٥	٨	٤٤,٤